الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

التوجيه النحوي لغير المطرد في لغة القرآن الكريم
-بين أصول التفسير وأصول الصناعة النحوية-

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس (ل م د) في الآداب واللغة العربية

إعداد الطلبة:

- إيمان جليلة
- عبد الحق صحرواي
- هنية قيزوط

إشراف الدكتور:

نصر الدين وهابي

الموسم الجامعي:1435-1436هـ/ 2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦
وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨ ﴾

سورة طه : الأية 25–28 .

شكر وتقدير

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ النمل 19

لا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

ثم نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور نصر الدين وهابي الذي كان خير معين لنا طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

ونشكر جميع أساتذة الأدب تخصص لغة عربية كما نتوجه بالشكر إلى كافة العاملين في مكتبة الآداب واللغات وكل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد فجزاكم الله عنا جميعا خير الجزاء .

قائمة الرموز

الرمز	التسمية
(د ط)	دون طبع
(د ت)	دون تاريخ
(د ب)	دون بلد
تح	تحقيق
ن ص	نفس الصفحة
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري
ط	طبعة

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، اللهم صلي على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم وبارك على نبينا محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، أما بعد :

إن اللغة العربية مصدر إعتزاز وفخر لأبنائها ، وطالما بقيت كذلك فقد كانوا يتفاخرون بالفصاحة وزراعة التركيب ، فازدهرت الخطب والأشعار ، وكون خاتم الأنبياء واحدا من أشرف القبائل ، ونزول الوحي الكريم بلسان عربي مبين مما زادها عظمة وشأنا ، ووعد الله بحفظ كتابه ، فكان مدعاة لحفظ اللغة التي كتب بها ، لذلك سخر الله لها رجال أفنوا الغالي والرخيس لبناء علم يحمي صرح اللغة من الاندثار ، فكان علم العربية (النحو) ، الذي نشأ بسيطا ليصل حد الكمال في القرن الرابع للهجرة ، وتطورت قضاياه وصنفت أبوابه ، ووضع القياس ومدت العلل فما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب وما دون ذلك فهو مردود ضعيف لا يرقى لمستويات الفصاحة فيحفظ ولا يقاس عليه ، وهكذا كان النحو المقوم الوحيد للألسن وحامي اللغة العربية من اللحن واللحانين ولأن الناس تختلف في الطباع والميول وطرق التفكير لاختلاف مداركهم وظروفهم الثقافية والاجتماعية والنفسية ،فنشأ عن هذا تعدد الاتجاهات واختلافها وغايتهم من هذا كله الحفاظ على اللغة العربية .

ولأهمية الحفاظ على اللغة وتوجيهها النحوي ،وفرز المطرد عن غير المطرد وخاصة غير المطرد الذي لم يلقى اهتماما ولم يعطى حقه من البحث والدراسة وجاء بحثنا هذا المرسوم بـ : "التوجيه

النحوي لغير المطرد بين أصول التفسير وأصول الصناعة النحوية ،بغية التعرف على كيفية معاملة العلماء للشاذ أو غير المطرد، وقد تم اختيار مسألتين من القرآن للدراسة وبيان أراء العلماء فيهم .

بناء على ما سبق فقد انطلق هذا البحث من أشكال رئيس وهو :

كيف وجه النحويون الشاذ في القرآن الكريم وكيف تعاملوا معه ؟

وللاجابة عن هذه الأشكال قسم إلى إشكالات فرعية تتمثل في :

1-ما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي للشاذ والمطرد ؟

2-ما هو التفسير النحوي للشاذ في القرآن وما هي أصوله ؟

3-ما هو المنهج الذي اتبعته كل من مدرستي البصرة والكوفة ؟

4-كيف يكون الرد إلى الأصل ؟

5-كيف استطاع العلماء توجيه النحوي الموجود في القرآن الكريم ؟وهل هذا شذوذ حقا أم أن بعض الآيات بما يخالف بعض القواعد النحوية المطردة المتبعة ؟

أما الخطة المتبعة في هذا البحث فهي كالآتي :

الفصل الأول :

جاء هذا الفصل نظريا متضمنا ضبطا لأهم المفاهيم التي يقوم عليها هذا البحث وقد قسم إلى مبحثين الأول بعنوان المطرد والشاذ في اللغة والاصطلاح ، أما المبحث الثاني فبعنوان أصول التفسير متعرضين فيه إلى مفهوم الأصل والتفسير والفرق بين التفسير والتأويل وأيضا مفهوم أصول التفسير .

الفصل الثاني :

وسمي هذا الفصل بالصناعة النحوية مفهومها وأسسها وقد قدمنا في هذا تعريفا للمنهج المعياري ورائدته المدرسة البصرية وأيضا المنهج الوصفي ورائدته المدرسة الكوفية وهذا في المبحث الأول.

أما في المبحث الثاني : فقد قدمنا فيه أصل الوضع (الحرف والكلمة والجملة) وأصل القاعدة وأيضا : الرد إلى أصل الوضع (الحرف والكلمة والجملة) الرد إلى أصل القاعدة .

الفصل الثالث :

بعنوان التوجيه النحوي لغير المطرد بين الصناعة اللغوية وضوابط التفسير متناولين دراسة تفسيرية لكل من الآيتين :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾ طه: 63 .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون: 10 .

وقد استفاد البحث من دراسات سابقة من مصادر ومراجع لعل من أهمها :

✓ الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ، فقه اللغة البلاغة للدكتور تمام حسان .

- ✓ علوم التفسير للدكتور محمد حسين الذهبي .
- ✓ النحو العربي نشأته ، تطوره ، مدارسه ، رجاله ، لصلاح رواي .
- ✓ اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان .
- ✓ إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري .
- ✓ البيان في غريب إعراب القرآن أبو البركات ابن الأنباري .

ولا شك في أن كل بحث تعتريه صعوبات جمة تحتاج الصبر والأناة لبلوغ المرام في الموضوع المطروق وهذا البحث كغيره له صعوباته والتي تتمثل أساسا في تضارب الأراء وتباينها من مؤلف لآخر، ومن مدرسة لأخرى وأيضا تعدد الأراء في تفسير الشاذ وتوجيهه .

في الأخير يشرفنا أن تتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور نصر الدين وهابي على تحمله مضنة الإشراف على هذا البحث وتصويب مثالبه ، وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

ونرجوا أن يكون جهدا من الجهود التي تساهم في إثراء المكتبة ونسأل الله التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه .

الفصل الأول

ضبط المفاهيم والمصطلحات

تمهيد :

يعد مبحث الاطراد والشذّوذ من أهم المباحث المرتبطة بأدلة النحو وأصوله : ولهذا يصاغ القول فيها على نحو يوضحها ، ويكشف الغطاء عن المراد بهما ، ولأن هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي غمض على الباحثين المعاصرين فهمه : فاتهمو النحاة وردوا عليهم ، وكل هذا يقتضي أن نفصل في هذا الموضوع .

أولا – المطرد والشاذ :

1- المطّرد :

من الاطراد ، وهو في اللغة عدة معاني هي :

التتابع والاستمرار [1]، ومن ذلك طردت الطريدة ،إذا أتبعتها واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعض ، ألا ترى أن هناك كر وفرا ، فكل يطرد صاحبه ، ومنه المطّرد ، وهو رمح قصير يطرد به الوحش واطرد الجدول ، إذ تتابع ماؤه بالريح ويقال أيضا في معنى التتابع والاستمرار :"أطرد الأمر أو الشيء تبع بعضه بعضا ، وجرى وأطرد الكلام تتابع ، وأطرد الماء تتابع سيلانه"[2].

ومنه أيضا قول قيس بن الخطيم الأنصاري .

أتعرف رسما كاطراد المذاهب : لعمرة وحشا غير موقف راكب [3].

أراد بالمذاهب : جلودا مذهبة بخطوط يرى بعضها في أثر بعض فكأنها متتابعة [4].

ومنه قول آخر :

---

[1] – ابن جني الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، بيروت ، لبنان ، ج 01 (د/ط) ، (د/ت) ص 96/1.

[2] – ابن منظور لسان العرب ، مادة طرد باب اللام فصل العين ط 1 ، دار صادر بيروت ، لبنان ، ط 01 ، 1300هـ – 1990م والفيروز أبادي تاج العروس .

[3] – إمرؤا القيس بن حجر الكندي ، الديوان ، تح محمد حمود ، دار الفكر اللبناني ط1 1995 ، ابن جنى الخصائص المرجع السابق ، ص 99/1 والفيروز أبادي تاج العروس من مادة طرد .

[4] – السابق نفسه مادة طرد .

سيكفيك الإله ومنسمات كجندل لبن تطرد الصلالا

ويريد التتابع إلى الأراضين الممطورة ، لتشرب منها ، فهي تسرع وتستمر إليها الاستقامة ، يقال : "أطرد الأمر : استقام ، وأمر مطرد : مستقيم على جهته "[1].

وأما المراد بالمطّرد في أصول النحو ، فمأخوذ من المعنى اللغوي الأول ، ويقصد به: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف ، قال ابن جني : "فجعل أهل العلم الأعراب ما استمر من الكلام في الإعراب ، وغيره من مواضع الصناعة مطردا"[2].

وقد يفهم – أيضا – من المعنى الاصطلاحي المعنى اللغوي الثاني(الاستقامة):لأن ما جرى على قواعد النحو والصرف من الكلام يعد مستقيما .

2– الشّاذ :

أ– لغة :

ورد في لسان العرب لابن منظور أن مادة (ش–ذ–ذ) شذّ عنه ، يشذّوا يشذّ شذّوذا ، انفرد عن الجمهور وندر ، ويشذّ شذّا وشذّوذا : ندر عن جمهوره وشذّه ، هو يشذّه وأشذّه [3]، أنشد أبو الفتح بن جني :

[1] – ابن منظور لسان العرب ، مادة طرد ، المرجع السابق ، ج 30 ، ص 265/2.

[2] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق، 970/1.

[3] – ابن منظور لسان العرب ، مادة طرد ، المرجع السابق ، ج 35 ، 2219.

فأنشدني لمرورهم فأكلني غصن لأول عاضد أو عاسق [1].

وجاءوا شذوذا أي قلالا ، وقوم شذّان إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيهم [2].

شذّ عن الجماعة شذوذا ، انفرد عنهم وهو من شذّاذ القوم وشذّاذ القوم متفرقوهم[3].

والشذّاذ من الناس الذين يكونون في القوة وليسوا من قبائلهم ، والشذاذ الأفاق الغرباء[4].

وفي الحديث وذكر قوم لوط ثم اتبع شذّان القوم صخر منضود أي من شذّ منهم وخرج عن جماعته قال : شذّان جمع شاذ مثل شاب شبان وإنما بفتح الشين شذّان : وهو المتفرق من الحصى ولا يقال : شذّان وإنما يقال شذّان بالضم ، لا يجمع على وزن "فعلان".

وشذّان الحصى قال امرؤا القيس :

تطاير شذّان الحصى يمناسم صلاب العجى ملثومها غير أمعرا[5].

أما الجوهري فقال شذّان الحصى بالفتح والنون المقترن منه وقال :

يتركن شذّان الحصى جوافلا [6].

---

[1] – أبو الفتح بن جني ، الخصائص ، المرجع السابق، ج 01 ص 56.

[2] – الزمخشري ، أساس البلاغة (ش ذ ذ) طبعة دار الكتب بمصر (د/ط) 1972م ، ص 324.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق د ع ، الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، المجلد الثاني ، (د/ط) ، (د/ت) ص 316-317.

[4] – عزيزة غوال باتبني ، المعجم المفصل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، المجلد الأول ، –ط2 ، 1425هـ – 2004م ، ص 560.

[5] – إمرؤا القيس ، الديوان ، المرجع السابق ،ص101 .

[6] – ابن منظور لسان العرب ، مادة طرد ، المرجع السابق ، ج 35 ، ص 286.

وشذّان الإبل وشذّانهما : اقترن منها أنشد ابن الأعرابي :

..... شذّانها رائعة لهدر الليث .

شذّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ وكلمة شاذة .

ويقال أشذّذت يارجل إذا جاء شاذ نادر إلا قلله وإذا كان شجاعا لا يلقاه أحد إلا قتله شاذ متنح [1].

ب- إصطلاحا :

جعل أهل العربية ما أستمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصياغة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرها [2].

وشذّ القول خالف القياس وشذّ عن الأصول خالفها مثلما قال :

وكان لنا أبو الحسن علي أبابرا ونحن له بنين

حيث وردت كلمة بنين مرفوعة بالضم : ثم إن "**نون**" بنون تكون مفتوحة في الأصل لأنها من الملحق بجمع المذكر السالم ، وهذا ما خالف القياس لأن كلمة ابن تجمع بالواو في حالة الرفع حملا على جمع المذكر السالم .

فكان الأصل أن يقول و "نحن له بنون" ومن الشّاذ الذي شذّ في السماع .

---

[1] – المرجع نفسه (ن ص) .

[2] – أبو الفتح بن جني ، الخصائص ، المرجع السابق ، ص 01 /97.

أيضا : أي ما سمع عن العرب وطان مخالفا للقاعدة العامة فقد روى الكوفيون المسألة الترنبورية [1] شذّوذا على النحو التالي : أنه قدم سيبويه على البرامكة فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، فنظر الكسائي ، فأقبل عليه الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : "**سألتني أو أسألك ؟**" .

فقال بل تسألني أنت فأقبل عليه الكسائي فقال "**كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور**[2]**، فإذا هو هي ، وأو فإذا هو اياها**" .

فقال سيبوبة " **فإذا هو هي ولا تجوز النصب** " فقال له الكسائي "لحنت" لأن الكوفيين ذهبوا إلى أن يجوز أن يقال : (**كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها**)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال " **فإذا هو إياها** " ويجب أن يقال : "فإذا وهي وهذا ما ذهب إليه سيبوبه "[3].

إذن من خلال مما تعرضنا من تعريفنا لكل من المصطلحين المطّرد والشّاذ ، نخلص إلى أن الإطراد والشذّوذ مصطلحان علميان (صناعيان) طبيعيان قديمان باقيان ، فهما من لوازم التعقيد حتى قيل : "**لكل قاعدة شواذ**" وكانت وما زالت ولن تزال ما دام التعقيد بل ربما قاربت نسبة الشّاذ نسبة المطّرد ، ولا ضير على نظام اللغة والتفكير من ذلك ، ما دام أصل القضية هنا مفهوما ، فهو نظام

[1] – عزيزة فوال بابيتي ، المعجم المفصل في النحو العربي ، المرجع السابق، ص 560.

[2] – كمال الدين أبو البركان ، عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير مدينة نصر القاهرة ، مصر ، (د/ط) ، 2005م ص 244/2.

[3] – المرجع نفسه ، (ن ص) .

من المطّرد والشّاذ جميعا معا ، بل في تشذّيذ الشّاذ المطّرد المطرود أو هو كما يقال ، يثبت القاعدة ولا ينفيها .

ولا وجه لثورة بعض الباحثين المحدثين ، على الشّاذ ، رعاية للمطرد ، وإخراجه كل ماله نظائر في القرآن الكريم أو احدى قراءاته الصحيحة "أو في الحديث النبوي الصحيح " وكل ما كان اختص بالشعر ، وكل ما اختص بفترة معينة ، وكل ما اعتمد على سائر القرائن ، وكل ما كان تحميلا لصياغة لفظ على أن يكون شاذا ، وعقبه عن أن يسمى ما لم يشمله شيء مما سبق ، شاذا ، مقتصرا فيه على عبارة "**يحفظ ولا يقاس عليه**"[1] فليس في وصف المظهر من مظاهر نظام اللغة والتفكير بالشذّوذ من صنعة ، ولا في وصف غير بالاطراد من رفعه ،إلا أن يستعمل المجاز، وهو لا تتبنى به القواعد بل بمطرد الحقائق وشاذها اللذين تحكمهما شروط وتحددهما معا لم : فقال : "**أعلم من يعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذّوذ على أربعة أضرب**"[2]هي:

[1] – محمد أحمد العروسي ، الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين مؤسسة حواس الدولية للنشر والتوزيع ، 1979 ، ص 246.

[2] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 97/1 ، السيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبية العصرية ، صيدا، بيروت ، 1/1 / 181.

- **مطرد في القياس والاستعمال جميعا :**

وهذا هو الغاية المطلوبة و المثابة المنوبة ، وهذا هو غالب أساليب العربية ، وقواعد النحو ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر ، وذلك نحو : **قام زيد وضربت عمرا ، ومررت بسعيد** [1].

- **ما اطرد في القياس دون استعمال :**

كالماضي من : يذر ، يدع [2]، ووجه إطراد هذين المثالين في القياس دون السماع : أن المعروف قياسا في أساليب العرب أن يكون لكل فعل مضارع فعل ماضي ، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع بالنحو يذر ، ويدع ، فلم يستعملوا ما ضيهما : ودر ، وودع استغناء بـ "**ترك** "[3] .

فكان في ماضيهما – بذلك – مطردا في القياس على بابه ، شاذا أتى : (**قليلا**) في استعمال العرب [4].

---

[1] – المرجع نفسه (ن ص).

[2] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 97/1 ، السيوطي المزهر في علوم اللغة، المرجع السابق، ص 181/1.

[3] – ابن سراج ، الأصول في النحو ، تحقيق محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط 1 ، 2002 م ص 57/1.

[4] – محمد بن علي بن محمد الشوكاني ،فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية ،دار المعرفة ،2004/1423 ،(د ط) ،لبنان ، ص 611.

ومن أمثلة ذلك أيضا : (**مكان متعل**) [1] هذا هو القياس ، لكن العرب أكثروا استعمال باقل ، فالأول مسموع على القلة [2]،ومنه كذلك استعمال الاسم الصريح مفعولا لـ "**عسى**"، نحو قولهم عسى زيد قائما أو قياما ، فهذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، فيقولون عسى زيد أن يقوم [3]، ومنه **قَالَ تَعَالَىٰ**:﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ٥٢ ﴾[4].

ثم بين ابن جني بأن الواجب في هذا هو الاقتداء بالعرب ، وترك ما تركوه في ذلك ، مع مراعاة القياس في نظيره الذي لم يرد السماع على خلافه [5]، كيفية أخوات (كان) ، فإنه يجب فيها القياس فتقول – مثلا–: **كان زيد قائما ، لأنه لم يرد السماع على خلافه** ، كما ورد في "**عسى**".

- **ما أطرد في استعمال دون القياس :**

نحو قولهم : أخوض الرمث [6] واستصوب الأمر ، واغيلت المرأة ، واستحوذ ، واستنوق الجمل ، واستيأست الشاة [7]، ووجه شذوذ هذه الأمثلة عن القياس ، هو أن القياس الجاري في كلام العرب ، أنه إذا تحركت الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في (**أفعل**)و(واستفعل) تنقل حركتهما إلى الساكن

---

[1] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق، ص 611/5.

[2] – السيوطي المزهر ، المرجع السابق، ص 181/1.

[3] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 97/1 ، السيوطي المزهر في علوم اللغة، المرجع السابق، ص 181/1.

[4] – المائدة : الآية 52.

[5] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق، ص 99/1.

[6] – مجمد الدين الفيروز آبادي ، القاموس المحيط مؤسسة الحلبي وشركاءه ، القاهرة ، مادة (خوض) و (ر م ث) .

[7] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 98/1 ، السيوطي المزهر في علوم اللغة، المرجع السابق، ص 182/1.

قبلهما وتقلبان ألقاب فيقال في "**أقوم**" و"**استقوم**" أقام واستقام [1]،وحكم هذا النوع : وجوب إتباع ذات ما استعمل في ذلك ، دون أن يتخذ أصلا يقاس عليه غيره [2]، فيصح لك مثلا ، أن نقول : استحوذ ، و استيأست و استنوق دون أن تقيس على هذه الأمثلة غيرها : فلا تقوم : استوجب أو استقوم .

- **ما شذّ في الاستعمال والقياس معاً :**

فلا يصوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعمله فيه إلا على وجه الحكاية .

وأعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس ، فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه بنفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره (...) .

فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب أمثاله [3].

مثال : كتتميم مفعول فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف [4]، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه .

---

[1] – ابن عصفور ، الممتع في التصريف تحقيق فخر الدين قباوه ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1407 هـ ، 1987م ، ج1ص.

[2] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 99/1 ، 98 99.

[3] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 97/1 ، 125و 177.

[4] – ابن منظور لسان العرب ، المرجع السابق ،مادة (دوف).

وهذه الأمثلة جميعها شاذة في القياس والاستعمال [1]، ووجه شذّوذها في الاستعمال ، أن العرب لا يستخدمون الإتمام في الواوات ، لثقلها ، ومنها يفرون إلى الياء في العادة بفكر هو اجتماعهما مع الضمة في مصوون [2].

وأما وجه شذّوذها في القياس فهو : أن قياس المطّرد في كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن "يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح ،نحو : مبيوع ومقوول ، فيعل حملا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبل فيصير : مبيوع و مقوول ، فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين) ، فتحذف وأو مفعول [3] .

فيقال : مقول في ذوات الواو ، وأما (مبيوع) ، فإنه إذا حذفت واو مفعول قبلت الخدمة التي قبل العين كسرة ، لتصبح الياء ، فتقول مبيع " [4]، وبناء على هذا فالقياس في الأمثلة السابقة أن يقال : مصون ، مدوف ، معود وهو المستعمل عند العرب .

ومن هنا ابن جني إلى عدم جواز القياس عن هذا القسم ، فلا يصح رد غيره إليه ، وذهب إلى أن الأفضل ترك إستعماله إلا على وجه الحكاية لكن ابن عصفور ت (663هـ) أجازوا استعمال ما سمع عن العرب في ذلك [5].

---

[1] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 98/1.

[2] – سيبوبة الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1407هـ -1988م ج1 ،ص 461 .

[3] – سيبوبة الكتاب ، المرجع السابق،ص 348/4 .

[4] – ابن عصفور الممتع ، المرجع السابق،ص 454/2.

[5] – ابن جني الخصائص ، المرجع السابق،ص 99/1.

ثانيا – أصول التفسير :

1- تعريف الأصل :

أ- لغة :

ورد ذكر الأصل في معاجم مختلفة ، وقد تنوعت المعاني التي تندرج تحته ، والملاحظ هنا هو تقارب هذه المعاني رغم اختلاف طبيعة المعاجم ، فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) يعرفه بأنه : "أسفل كل شيء ، واستأصلت الشجرة أي ثبت أصلها واستأصل الله فلانا أي لم يدع له أصلا ، و يقال أن النخيل بأرضنا أصيل أي هوبها لا يفنى ولا يزول ، وفلان أصيل الرأي ، وقد أصل رأيه أصالة ، وإنه لأصيل الرأي والعقل[1].

يتضح من هذا التعريف اللغوي الذي قدمه الفراهيدي أن يتضمن المعنيين الآتيين :

- أسفل الشيء بمعنى الأساس الذي يعتمد عليه الشيء يدل على ذلك قوله أن الأشجار مثلا توصف بالأصالة إذا ثبت نفسها في أسفل الأرض ، ويقابله الزوال والفناء .
- رجاحة الرأي وسداده ، ويوصف المرء بذلك إذا كان أصيل الرأي .

ومن المعاجم اللغوية التي أوردت كلمة الأصل ، (معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ) ، فقد جاء الأصل في (باب الهمزة والصاد وما بعدهما في الثلاثي): " (أصل) الهمزة والصاد واللام ، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض ، أحدها أساس الشيء ، والثاني الحية ، والثالث ما كان من النهار بعد العشي ، فأما الأول فالأصل أصل الشيء ، قال الكسائي في قولهم :

[1] – الخليل أحمد الفراهيدي ، معجم العين مادة (أصل)، المرجع السابق، 150/7.

(لا أصل له ولا فصل) إن الأصل الحسب، والفصل اللسان ، ويقال مجد أصيل ، وما الأصلية فالحية العظيمة وفي الحديث في ذكر الدجال : (كان رأسه أصله) وأما الزمان فالأصيل بعد العشي وجمعه أصل وآصال ...."[1].

يدور الأصل حسب هذا الأصل ، حول ثلاثة معان وهي : أساس الشيء والحية والوقت بعد العشي .

تميز (معجم كشاف طلاحات الفنون والعلوم) للتهانوني (ت، بعد 1158هـ)بإضافة معان أخرى للأصل : على النحو الآتي : الأصل بفتح الأول وسكون الصاد المهملة ، في اللغة ما يبتنى على علم التوحيد فإنها الاعتبار فروع لا أصول : إذ الفرع ما يتبنى على غيره من حيث إنه على غيره وكثيرا ما يحذف الحيثية عن تعريفهما لكنه مراد لأن قيد الحيثية لا بد منه من تعريف الاضافيات ثم الأبتناء أعم من الحسي والعقلي والحسي كون الشيئين محسوسين وحينئذ يدخل فيه مثل ابتناء السقف على الجدار ، وابتناء المشتق على المشتق منه كالفعل على المصدر والعقلي بخلافه وقيل الحسي مثل ابتناء السقف على الجدار ، وابتناء المشتق على المشتق منه كالفعل على المصدر .

والعقلي بخلافه وقيل الحسي مثل ابتناء السقف على الجدار بمعنى كونه مبنيا عليه وموضوعا فوقة فإنه مما يدرك بالحس وتخرج منه وحينئذ مثل ابتناء الأفعال على المصادر والمجاز على الحقيقة والأحكام الجزئية على القواعد الكلية والمعلولات على عللها وما يشببه ذلك ابتناء عقلي .

[1] – ابن فارس ،مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1991م ، مج 1 مادة (أصل) ، ص 109-110.

وقيل الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج ، وفيه أن الأصل لغة لا يطلق على العلل الأربع سوى المادة ، ويقال أصل هذا السرير الخشب ، وكذا لا يطلق على الشروط مع كون تلك الأشياء المذكورة محتاجة إليها فلا يكون مطردا مانعا ، كذا في التلويح وحواشيه في تعريف أصول الفقه وفي بحث القياس "[1].

الأصل عند التهانوني هو : ما يتبني عليه غيره ، والابتناء نوعان : حسي وعقلي ، أما الابتناء الحسي فهو : الذي نشاهده بأعيننا في الواقع ، نحو جدار البيت ، فهو أصل للسقف ، لأن السقف يبنى عليه، ومثاله أيضا : جذع الشجرة فهو : أصل للساق ، لأن الساق يبنى عليه، أما الابتناء العقلي فهو : الابتناء الذي يدرك بالعقل ، نحو : بناء الفعل على المصدر والفعل المضارع على الاسم ، والمعنى الثاني للأصل هو : المحتاج إليه فالجدار يحتاج إليه السقف ، وتتمثل الإضافة الجديدة في التعريف الذي قدمه التهانوني في : كون الأصل ما يبنى عليه غيره والفرع ما يبنى على الأصل والمعنى الآخر للأصل المادة التي صنع منها الشيء ، نحو : أصل الورق لحاء الشجر .

أما في المعجم الوسيط فكلمة الأصل جاءت بمعنى : أصل الشيء ، أي : "أساسه الذي يقوم عليه ، ومنشؤه الذي ينبت منه والأصل : كرم النسب ويقال ما فعلته أصلا أي قط ... وفيما ينسخ : النسخة الأولى المعتمدة ، ومنه أصل الحكم ، وأصول الكتاب (محدثة) و (الأصلي) ما كان أصلا في معناه ويقابل بالفرعي ، أو الزائد ، أو الاحتياطي ، أو المقلد "[2].

[1] – التهانوني ، معجم كشاف إصلاحات الفنون ، تحقيق على دحروج وآخرون مادة (أصل) تحقيق علي دحروج وآخرون ، مؤسسة خياط للنشر ، بيروت ، ط1 ، 1995 م ، ص 213.

[2] – مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مادة (أصل) مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط4 ، 2004 ، م ص 20.

على غرار بعض المعاجم اللغوية ، استعمل مجمع اللغة العربية في (المعجم الوسيط) معنى ، أساس الشيء ، للدلالة على الأصل ، وفي جملة منشؤه الذي ينبت منه إشارة إلى أسفل الشيء .

وكذا : كرم النسب ، أي : شريف النسب وطيبه ، كما يستعمل الأصل في النفي ، نحو : ما سمعت بالخبر أصلا ، أي : ما سمعت به قط .

ويستخدم الأصل أيضا بمعنى : النسخة الأولى المعتمدة ، وتارة بمعنى الأصل الحكم: المصدر الذي استمد منه الحكم وأستند إليه مستنبط الحكم ، نحو : أصل الحكم آية كذا ، أو حديث كذا .

وفي (المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم) الذي ألفه أحمد مختار عمر بمعية مجموعة من الباحثين ، ورد تعريف كلمة الأصل ، فهو : "(اسم ذات) فعل (و) أصل الشيء : قاعدته وقراره قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ ﴾ [1] الأصل القاعدة "[2].

رغم إيجاز هذا التعريف فهو : يشير إلى المعنى الشائع وقاعدته وهنا يدخل الأصل في الابتناء الحسي ، ويقصد بالشجرة في الآية الكريمة : النخلة ، أصلها ثابت في الأرض [3].

ربط أبو البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي (ت 109 هـ) في معجمه (الكليات) بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأصل ، وذلك عند حديثه عن الأصل ، على النحو الآتي "الأصل: وهو اسفل الشيء ، ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح والقانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات ، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول .

---

[1] – سورة إبراهيم: 24 .

[2] – ابن جني الخصائص ، 2/ 68.

[3] – فاطمة حسن عبد الرحيم شحاذة فضة ، ظاهرة فض الأصل في الدراسات النحوية ، رسالة لدكتوراه ، جامعة أم القرى ، د ط ، 1415 هـ ، ص 12.

وعلى ما يبنى عليه غيره ، وعلى المحتاج إليه كما يقال : (الأصل في الحيوان الغذاء) وعلى ما هو الأول كما يقال : (الأصل في الإنسان العلم) ، أي : العلم أولى وأحرى من الجهل ، والأصل في المبتدأ التقديم ، أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع .

وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة للابن ، وعلى الحالة القديمة كما في قولك : الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة ، والأصل في الأشياء العدم ، أي العدم فيها مقدم على الوجود ، والأصل في المعرف باللام هو العهد ... الخارجي وحمل المفهوم الكلي على الموضوع على وجه كلي بحيث يندرج فيه أحكام جزئياته يسمى أصلا وقاعدة ، وحمل ذلك المفهوم على جزئي معين من جزئيات موضوعه يسمى فرعا ومثالا ، والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد"[1].

وقال في موضع آخر : "قال ثعلب : (ليس له أصل ولا فصل) الأصل : الوالد ، والفصل : الولد ، وقيل الأصل الحسب والفصل اللسان [2]،استعمل الكفوي معاني مختلفة للأصل منها :

- الأصل بمعنى : الراجح ، نحو : الأصل في هذا الشيء الجواز ، أو التحريم .
- الأصل بمعنى : الدليل ، نحو : القرآن أصل والسنة أصل .
- الأصل بمعنى : المستحب ، نحو : الأصل في الأشياء الاباحة .
- الأصل بمعنى : القاعدة ، نحو : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة .

وما يلاحظ في نص الكفوي هو : تعدد معاني الأصل ، واستعمال التعريف الاصطلاحي .

[1] – الكفوي ، معجم الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1419هـ –1998 م، ص 122.

[2] المرجع نفسه ، ص 129.

يبدو مما سبق أن بعض المعاني استعملت في اللغة والنحو معا منها : القاعدة والدليل ، فالأصل والقاعدة في المبتدأ هو التقدم على الخبر ، ما لم يرد مانع يمنع ذلك نظير : اتصال الخبر بضمير يعود على المبتدأ ، نحو : للحديقة أزهارها ، أما الأصل بمعنى الدليل : فهو يشبه مصطلح أصول النحو الذي يعني : أدلة النحو كما يدرك الباحث عن المدلول الأصل في معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ت 503 هـ) تشابها بينه وبين المعاجم اللغوية السابقة ، فأصل الشيء : "قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائرة لذلك ،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٢٤ ﴾ [1]،وقد تأصل كذا وأصله ، ومجد أصيل وفلان لا أصل له ولا فصل"[2].

ب- إصطلاحا :

استعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي مصطلح الأصل في قوله ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زيادة على البناء وليس من أصل الكلمة [3]، يعني مصطلح الأصل في هذا النص الحروف الأصلية التي تشكل بناء الكلمة ، ويقابل هذا الأصل الحروف الزائدة

[1] – سورة إبراهيم ، الآية 24.

[2] – الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط5 ، 2011م ، ص 78.

[3] – الخليل أحمد الفراهيدي ، معجم العين مج 7 ماتدة (أصل)، المرجع السابق، ص 49.

أما الرماني فقد عرف مصطلح الأول والفرع بقوله "الأصل أول ما يبنى عليه ثان... والفرع ثان يبنى على أول "[1].

اعتمد الرماني في هذا التعريف على مبدأ الأولية دون النظر إلى الزيادة أو النقصان فالمبتدأ أصل ، لأنه مبني عليه والخبر فرع لأنه مبني .

ونظرة ابن جني إلى الأصل تختلف عن نظرة الرماني ، فالأصل عنده هو الحرف الألي في الكلمة ، أما الحروف التي تتغير في الكلمة أثناء التصريف فهي الزوائد ، وهذا ما يتضح في كتابه (التصريف الملوكي) فالأصل عبارة عن أهل هذه الصناعة غير الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع تصرفيها إلا أن نحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلة عارضة ، فإنه لذلك في تقدير الثبات وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك ، بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل ةلا عينه ولا لامه ، بل لفظوا به البتة ، من ذلك قولنا قعد مثاله فعل ، فالقاف قاء الفعل والعين عينه ، والدال لامه ، فالحروف إذا كلها أصول ، فإذا قلت يقعد زدت الياء وصار مثاله يفعل ، فالياء زائدة "[2].

ومن هنا فالأصل في علم التصريف يعني الحروف الأصول فأصول الفعل هي : الحروف التي تقابل أحرف الميزات أي : فاؤه وعينه ولامه أما الحروف التي تضاف إلى أحرف الميزان أثناء التصريف فهي زوائد مثال ذلك الفعل: قعد ، فالقاف والعين والدال حروف أصلية ، أما الألف فهو حرف زائد في اسم الفاعل قاعد .

[1] – الرماني أبو الحسن ، رسالة الحدود ، تح إبراهيم السامرائي ، دار الفكر عمان ، ص 73.

[2] – ابن جني ، التصرخي الملوكي ، عنى بتصحيحه محمد سعيد بن مصطفى الحموي شركة التمدن الصناعية التربية ، مصر ، ط1 ، دت ، ص 5-6.

ويقول ابن جني في موضع آخر : "موضع زيادة الهمزة أن تقع أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول نحو قولك أحمر وأصفر واحلق وأجلف ، فالهمزة زائدة مثاله : افعل ،... فإن كان ما بعدها أربعة أصول فالهمزة أصل والكلمة بها خماسية وذلك نحو اصطبل ، الهمزة أصل ، ومثال الكلمة فعلل ونظيرها جر دحل"[1].

في هذا النص ينبه ابن جني أن الحروف الزائدة قد تكون أصلية في مواضع أخرى ، وقدم أمثلة على ذلك ، نحو زيادة الهمزة في كلمة (أحمر) فأصلها حمر بينما وردت أصلية في كلمة اصطبل وكذلك الحال مع حرف الميم إذ : "موضع زيادة الميم أن تقع أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول نحو مضرب ومقتل ، ومجمل حكمها في ذلك الحكم الهمزة ، وكذلك إذا كان بعدها أربعة أحرف أصول كانت الميم أصلا ، وذلك مزرجوس هي أصل ومثاله فعللول على ما تقدم [2].

يتضح مما سبق أن مصطلح موجود عند النحاة الذين سبقوا ابن جني [3]وهذا دليل على اعتنائهم بهذا المصطلح ويبرز كذلك مصطلح الأصل والفرع في ظواهر صرفية أخرى منها : ظاهرة الاشتقاق ، كما يوجد عند أبو البقاء العبكري ، حيث قال الأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضحا أولياء ،والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف من نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال ذلك (الضرب)مثلا ، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك فأما (ضرب ، يضرب ، ضارب ، مضروب) فقيها حروف الأصل

[1] – ابن جني ، التصرخي الملوكي ، المرجع السابق، ص 9-10.

[2] – المرجع نفسه ، ص 11.

[3] – ينظر : منى إلياس ، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من الشاذ وينظر خالد بن سليمان بن مهنار التعليل النحوي في الدرس الحديث ،ص 47.

، وهي الضاد والراء والياء دور بارات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر[1]

يفهم من هذا النص أن مصطلح الأصل يعني الحروف الأصلية التي تدل في أصل وضعها على معنى ما ، أما الفرع فهو : الزيادة في الحروف والمعنى ، فالمصدر الصريح (الضرب) يدل في أصل وضعه على الضرب فقط هو أصل .

ومن المسائل التي تدخل في قضية الأصل والفرع حديث النحاة عن ظاهرة القلب المكاني ، قال سيبوبة : "أعلم ان كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل ، وذلك لأنه اسم يبنى على ذلك كما يبنى ما ذكرنا على التاء ، وكما بنى قائل على أن يبدل من الواو والهمزة وليس شيئا تبع ما قبله كواو موقف وياء قيل ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير ،... ومثل ذلك القيس إنما هي في الأصل الفووس "[2] .

القلب المكاني هو : "تبادل صوتين لمكانيهما في الكلمة المعينة إذ يحل أحدهما (مكان) الاخر[3]" ويكون الحرف الذي قلب أصلا والذي حل مكانه فرعا .

ويستخدم ابن جني مفهوما آخر لمصطلح الأصل وهو : مفهوم القاعدة ، ويتجلى هذا المفهوم في قوله : "فإن رأيت شيئا على هذا النحو لا ينقاد ذلك فيما رسمناه ولا يتابعك على ما أوردناه فأحد الأمرين إما أن تكون لم تنعم النظر فيقعد به فكرك عنه ، أو أن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا"[4].

---

[1] – أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، تح ، عبد الفتاح سليم ، مكتبة الأداب ، القاهرة ، ط3 ، 2007 ، ص 62-63.

[2] – سيبوبة الكتاب ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ج3 ، ط 1 ، د ت ، ص 465-467.

[3] – هادي فهر ، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية عالم الكتب الحديث ، اربد الأردن ، ط1 ، 1432 هـ – 2011م ، ص 157.

[4] – ابن جني، الخصائص ، المرجع السابق، 68/2.

يتضح من كلام ابن جني أن الأصل هو القاعدة الأساسية التي تبنى عليها اللغة ، وهذا المفهوم أحد المعاني الاصطلاحية لمفهوم الأصل ، ولعله يلخص الهدف من وضع النحو وتعليمه .

ومن معاني الأصل في النحو هو ما يستحقه الشيء بذاته تارة والقاعدة أخرى والمجرد من العلامة ثالثة والأكثر الغالب رابعة والأقدم تاريخيا خامسة وغيرها من المعاني [1].

2- التفسير :

- **لغة :**

اختلف علماء اللغة في لفظ التفسير :

فقيل : هو (تفعيل) من (الفسر) بمعنى الابانة وكشف المراد عن اللفظ المشكل[2] **قَالَ تَعَالَىٰ:**

﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [3] ،أي تفصيلا [4].

وقيل : هو (مقلوب) من (سفر) ومعناه أيضا : الكشف يقال : سفرت المرأة سفورا إذا ألقت خمارها عن وجهها وهي سافرة ، وأسفر الصبح : أضاء ، وإنما بنوا "فسر" على التفعيل فقالوا "تفسير "للتكثير [5].

---

[1] – حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، 2001 ، ط1 ، ص 75.

[2] –الأزهري تهذيب اللغة ، تحقيق عبد الحليم النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ج 12 ص 407.

[3] – سورة الفرقان: الآية 33 .

[4] – الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، المرجع السابق، ج1 ، ص 148.

[5] – المرجع السابق، ج1 ، ص 147.

وقال الراغب الأصفهاني : (الفُسْر)و(السَّفَر) يتقارب معناهما لتقارب لفظهما لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول ، وجعل السفر لإبراز العيان للأبصار ، فقيل : سفرت المرأة على وجهها وأسفر الصبح [1].

- **اصطلاحا :**

تطلق كلمة التفسير في اصطلاح علماء التفسير والمعنيين به ، على العلم الذي يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه [2] ، هكذا عرفه الزركشي كما نقله عنه صاحب الاتقان .

وقال أبو حيان : التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاته واحكامها الافرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك [3].

وهناك تعاريف أخرى للتفسير نقلها صاحب الاتقان هو وغيره عن بعض علماء التفسير ، وكلها تدور على أن التفسير علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ، فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى وبيان المراد [4].

---

[1] – المرجع السابق، ج2 ، ص 147.

[2] – بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر القاهرة ، ط3 ، 1400هـ ص ج1 ص 13 ، وينظر جلال الدين السيوطي ، الاتقان في علوم القرآن ط2 ، 1343 هـ ، الأزهرية بمصر ، وط3 ، 1370هـ ، مصطفى البابي الحلبي ، ج 2 ص 174.

[3] – أبي حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، دار الفكر ، ط2 ، 1403 هـ ، ج 1 ، ص 13-14.

[4] – الشيخ حامد العمادي "التفصيل في الفرق بين التفسير ، (مخطوطة مصورة في مكتبة الحرم المدني) ،ص02 .

ب – التأويل :

وكان لزاما على علماء التفسير والمعنيين به وبعلومه أن يعرضوا لمعنى كلمة (التأويل) كما عرضوا لمعنى كلمة (التفسير) لأن كلا اللفظين ورد على لسان المفسرين وفي كتبهم .

وكان لزاما عليهم – أيضا – أن يفرقوا بين اللفظين في مصطلحهم ، إن كان هناك فرق ، أو يبينوا لنا ترادفهما ، إن كان مترادفين يراد بهما شيء واحد .

ونوضح هذه القضية في كثير من الإيجاز فنقول :

- **لغة :**

التأويل – في اللغة – مأخوذ من الأول وهو الرجوع : قال في القاموس : آل إليه أولا ومآلا : وعد إرتد ... ثم قال : وأوَّل الكلام وتَأوَّله : دبّره ، وقدّره ، وفسّره [1].

- **إصطلاحا:**

كلمة التأويل تطلق عند علماء السلف ويراد بها: تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء أكان موافقا للظاهر أم مخالفا له ، فيكون التأويل والتفسير على هذا مترادفين ، وهذا هو ما يعنيه ابن جرير الطبري بقوله في تفسيره :« القول في تأويل قوله تعالى .... كذا كذا» وهو ما يعنيه –أيضا– بقوله : « اختلف أهل التأويل في هذه الآية » .

وتطلق كلمة التأويل عند علماء السلف – أيضا– : على نفس المراد بالكلام :

[1] – الفيروز أبادي ، القاموس ، المرجع السابق، مادة (أ.و.ل) .

فإن كان الكلام طلبا كان تأويله نفس الفعل المطلوب وإن كان خبرا كان تأويله نفس الشيء المخبر به [1].

ج – الفرق بين التفسير والتأويل :

وعلى هذا فالتأويل والتفسير أمران متباينان :

وتطلق كلمة التأويل عند المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين على صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به ، وعلى هذا فالتفسير أعم من التأويل .... وقد نقل صاحب الاتقان عن بعض العلماء :« أن التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية » وعلى هذا فهما متباينان [2].

وهذا الرأي الآخر نقله الزركشي في كتابه البرهان عن أبي نصر القشيري حيث قال ما نصه : « قال أبو نصر القشيري : ويعتبر في التفسير الاتباع و السماع ، وإنما الاستنباط ما يتعلق بالتأويل» [3].

وبعد فالذي نرتضيه من بين ما ذكرناه وما لم نذكر في هذه القضية هو : أن التفسير ما كان راجعا إلى الرواية ، والتأويل ما كان راجحا إلى الدراية ؛ وذلك لأن التفسير معناه : الكشف والبيان ،والكشف عن مراد الله تعالى لا يكون إلا بالنقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي ، وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع .

---

[1] – محمد حسين الذهبي ، علم التفسير ، دار الحديث ، القاهرة ، م1 ، 1426هـ –2005م (د ط) ص 385–386.

[2] – السيوطي ، الاتقان ، المرجع السابق، ج2 ص 173.

[3] –المرجع نفسه ، ص 250.

وخالطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم .

وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل ،والترجيح يعتمد على الاجتهاد ، ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب ، وإستعمالها بحسب السياق ، ومعرفة الأساليب العربية ، واستنباط المعاني من كل ذلك [1].

فقالت طائفة : إن التفسير والتأويل مترادفان :

قال أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب : «التأويل والمعنى والتفسير واحد»[2].

ونسب السيوطي هذا القول إلى أبي عبيد وطائفة ومنه دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عباس اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل [3].

وقول ابن عباس رضي الله عنهما «أنا ممن يعلم تأويله»[4] ، وقول مجاهد «الراسخون في العلم يعلمون تأويله »[5] ،يعني القرآن وقول ابن جرير والطبري في تفسيره : «القول في تأويله قوله تعالى...» وقوله «واختلف أهل التأويل في هذه الآية » فإن المراد في التأويل هنا التفسير .

وقالت طائفة : إن بين التفسير والتأويل فرقا ثم اختلفوا :

- فمنهم من يرى أن الاختلاف بالعموم والخصوص .

[1] – محمد حسين الذهبي ، علم التفسير ، المرجع السابق، ص 386.

[2] – السيوطي ، الاتفان ، المرجع السابق، ج1 ص 173.

[3] – الإمام أحمد في مسنده ، والطبراني في الكبير ،تح:حمدي السلفي ، ، ط1 ، 1395 هـ ،العراق، 266/1.

[4] – أخرجه الطبري في تفسيره ، 203/06 .

[5] – مجاهد بن جبر ،تفسير الامام مجاهد بن جبر ،تح :محمد عبد السلام أبو النيل ،دار الفكر الاسلامي ،ط1 ، 1410هـ/1989م ، 122/1 .

فقال بعضهم : إن التفسير أعم من التأويل ، قال الراغب الأصفهاني "التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل كتأويل الرؤيا .

وأكثر ما يستعمل –يعني التأويل– في الكتب الإلهية والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها "[1].

وقال بعضهم إن التأويل أعم بجريانه في الكلام وغيره يقال تأويل لكلام كذا ، وتأويل الأمر كذا ، أي ما يؤولان إليه .. بخلاف التفسير فإنه يخص الكلام ومدلوله يقال تفسير الكلام كذا والقضية كذا[2].

- ومنهم من يرى أن الاختلاف بينهما بالتباين ، ثم اختلفوا :
- فقيل : التفسير هو القطع بأن مراد الله كذا ، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع ، وهذا قول الماتريدي [3].
- ومنهم من قال التفسير ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراية . قال الخازن : "الفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير يتوقف عن النقل المسموع ، والتأويل يتوقف على الفهم الصحيح[4]."

مثال التفسير قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ [5]هما الأوس والخزرج ، و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ [6] هم فارس وأهل اليمن ، و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

---

[1] – السيوطي ، الاتقان ، المرجع السابق، ج2 ص 173.

[2] – الطوفي الصرصري ،الاكسير في علم التفسير ،تح : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ،(دط)،(دت)، ص 2.

[3] – السيوطي ، الاتقان ، المرجع السابق، ج2 ص 173.

[4] – علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي ،تفسير الخازن الباب التأويل في معاني التنزيل ، دار الفكر ، بيروت ،(دط)،(دت)، 10/1.

[5] – الحجرات:الآية 9 .

[6] – الفتح: الآية 16.

يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [1] هو الأخنس بن شريف ، وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[2] هو صهيب ، فهذا ونحو من التفسير ولا يتكلم فيه إلا بالسماع ومثاله التأويل قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا ﴾[3] قال بعضهم أي شبانا وشيوخا ، وقال آخرون أي فقراء وأغنياء ، وقال قوم أي عزبانا ومتأهلين ، وقال جماعة أي أصحاء ومرضى ، وقالت طائفة أي نشاطا وغير نشاط ، فهذا من التأويل ، وكله جائز مقبول ولا بأس بالقول به بما يوافق الأصول ولم يخالف العقول[4].

- وقيل علم التفسير للخلق وعلم التأويل للحق ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[5]وهو فيما يرجع إلى الغيب الذي أبهمه الله تعالى كالساعة متى وقوعها واشتراطها ومتى ظهورها.
- وقال أبو طالب الثعلبي التفسير بيان وضع اللفظ أما حقيقة أو مجاز كتفسير الصراط بالطريق والصيِّب بالمطر والتأويل تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد ، والتفسير إخبار عن الدليل المراد لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل ، مثاله قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ﴿١٤﴾ ﴾ [6] تفسيره : أنه من الرصد

---

[1] – البقرة: الآية 204.

[2] – البقرة: الآية 207.

[3] – التوبة: الآية 41.

[4] – حامد العمادي ، التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل مخطوطة مصورة في مكتبة الحرم المدني ، ص 2.

[5] – آل عمران: الآية 7 .

[6] – الفجر: الآية 14 .

الرصد يقال : رصدته رقبته والمرصاد مفعال منه وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله والعقلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه[1].

3- أصول التفسير :

كثيرة هي العلوم التي تحتاج إلى تحديد مصطلحاتها تحديدا علميا ممنهجا ، بغية التوصل إلى فهمها بعمق ووعي كاملين ، خاصة العلوم الاسلامية التي من بينها "علم التفسير".

هذا العلم الذي رغم الاهتمام الذي حظي به منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الآن ، لم تضبط مصطلحاته ضبطا كليا و محكما ، بل لا يزال هناك خلط في بعض مصطلحاته ، خلط يظهر جليا في التداخل الحاصل بينها ، وفي الصعوبات التي يجدها القارئ والباحث عند التحقق منها.

وسيهتم هذا العرض بتقديم بعض التوضيحات حول مصطلح واحد مرتبط ارتباطا تاما بهذا العلم ، ألا وهو مصطلح "أصول التفسير" .

ت- تحديد المفهوم لغة واصطلاحا :

أصول التفسير مركب تركيبا إضافي (أصول) وهو مضاف و (التفسير) مضاف إليه، وتحديد هذا المركب يتعين تحديد المضاف بحكم معرفتنا للمضاف إليه لسبق دراسته وتوفر تعاريفه .

أصول التفسير عبارة عن القواعد العامة التي ينبني عليها التفسير ويعتمدها ، وعلم أصول التفسير هو العلم الذي يبين المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار

[1] – السيوطي ، الاتقان ، المرجع السابق، 173/01.

القرآنية عند تعاملهم مع كتاب الله ، فهو إذن مجموعة من القواعد والأصول العامة الذي تبين للمفسر طرق الاستنباط ، وتكشف له مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة بحسب الطاقة البشرية[1].

- **اللغة :**

علم أصول التفسير مركب إضافي من كلمتين (أصول) و (التفسير) وقد سبق تعريف التفسير في اللغة ، والأصول في اللغة :

جمع أصل ، وأصل أسفل كل شيء ، وأساسه ، ومبدأه ، وما ينبني عليه غيره ، وقيل ما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره ورجل أصل له أصل ، ورأي أصيل له أصل ، ورجل أصيل ثابت الرأي عاقل [2]، وعرفه الجرجاني بأنه : عبارة كما يبنى عليه غيره ، ولا يبنى هو على غيره ، والأصل : ما يثبت حكمه بنفسه وينبني عليه غيره [3].

- **اصطلاحا :**

هنالك عدة تعريفات لعلم أصول التفسير إصطلاحا وكلها تتفق على أنه علم يهتم ببيان الطرق السليمة لتفسير القرآن الكريم وتدبره وفق ما وضعه العلماء من ضوابط وقواعد ، يستطيع من خلالها المفسر وطالب العلم التعرف على كيفية الأخذ من تفاسير العلماء ما يوافق الحق والصواب ، ويترك ما عداه .

---

[1] – خالد عبد الرحمن العك ،أصول التفسير الكتاب الله ،دار النفائس ،ط2 ،(د ب) ، 1406هـ/1986م،1/ 7.

[2] – ابن منظور لسان العرب ، مادة (أصل) ، المرجع السابق، 11/16.

[3] – الجرجاني ، التعريفات ، ص 32.

وقد عرفه الدكتور فهد الرومي بقوله هو "القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير ، أو هو " العلم الذي يتوصل به إلى الفهم الصحيح للقرآن ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في التفسير[1].

وعرّفه : مساعد الطيار :"هي الأسس والمقدمات العلمية التي تعين في فهم التفسير، وما يقع فيه من اختلاف وكيفية التعامل معه " [2] .

أو هو : العلم الذي يوضح طرق التفسير ، وقواعد ويكشف عن أسباب اختلاف المفسرين وكيفية التعامل معها وفق منهج سليم في الأخذ والرد ، مع بيان شروط المفسر وآدابه .

[1] – فهد الرومي ، بحوث في أصول التفسير ومناهجه ، مكتبة التوبة ، ط4 ، 1419 هـ ، ص 11.

[2] – مساعد الطيار ، فصول في أصول التفسير ، تحقيق محمد بن صالح الفوزان ، دار بن الجوزي ، ط2 ، الدمام ، 1420 هـ ، ص 11.

الفصل الثاني

الصناعة النحوية مفهومها وأسسها

أولا – المعيارية والوصفية

1- المعيارية :

هي منهج يعمل على وضع القواعد النحوية واللغوية وفق معايير وموازين ، ولا يتم نظم الكلام ووضعه إلا بموجب علم النحو التقليدي القائم على المعيارية ، فقد ذكر الجرجاني في دلائله بقوله : "أعلم أنه ليس النظم أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخلوا بشيء منها "[1]، فنظم الكلام يقصد به وضع الكلام تحت قوانين وضوابط لاستقامة الكلام وفق منهج يسير عليه وهذا المنهج هو المعياري دون غيره ، إذ يقوم بدور مهم في تعليم القواعد ، لأن أساسه محاولة استخلاص مجموعة محددة من القواعد والقوانين وجعلها نموذجا أو معيارا ينبغي الأخذ به على طريقه ، فمن خرج عن هذا النهج أو المعيار دخل في دائرة الخطأ ، وإن من يمثل هذا المنهج هو المدرسة البصرية ، فما هي المدرسة البصرية ؟ وماذا يميزها ؟

[1] – عبد القادر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تح :محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، ط5 ، 2004م ، ص 23.

- **المدرسة البصرية :**

إن النحو قد نما واكتمل على أرض البصرة وعلى أيدي علمائها وإن كانت الكوفة قد شاركتها هذا العمل في بعض مراحله إلا أن البصرة كانت لها الريادة والسبق ، حيث بدأ علماء الكوفة الاشتغال بالنحو متأخرين عن أقرانهم البصريين لنحو قرن كامل على أقل تقدير وهذا السبق لم ينعقد للبصرة من فراغ إنما ساعدتها بعض الميزات والخصائص التي أهلتها لكي تحتل مكانة عظيمة من بين [1] هذه الخصائص موقعها الجغرافي بالإضافة لاستقرارها الاجتماعي وأيضا سوق المريد الذي كان له الفضل العظيم لأنه كان كالمنتدى الأدبي تقام فيه المفاخرات الشعرية والخطب [2]، وإن النحو عند نشأته كان صغيرا فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله ثم أقره الإمام علي كرم الله وجهه وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان أهلها يميلون بطبيعتهم إلى الاستفادة من هذا الفن اتقاء لوباء اللحن وأيضا حبا في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه ، وطمعا برفع قدرهم بين العرب [3]،ولم تكتمل أداة النحو في أيدي الدؤلي وأصحابه ، ولذا لم تسمع أنهم طعنوا على العرب أصحاب السليقة بواسطة تحكيم القواعد ، ولا يتتبعوا شاعرا ولا ناثرا بالتغليط والتصويب ، وإنما كان الطعن على العرب من نصيب أحد خلفاءهم من الموالي الفصحاء وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي* رئيس الجيل الذي تلا جيلهم يقول ابن سلام : "إن ابن أبي اسحاق أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل " ولقد كان قارئا هو إن لم يسمع من أبي الأسود فيما يعلم فقد كان على أية حال من نتاج البيئة البصرية

[1] – صلاح الرواي ، النحو العربي نشأته ، تطوره ، مدارسه ، رجاله ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د/ط)،2003 ، ص 85.

[2] – المرجع نفسه ، ص 85.

[3] – صلاح الراوي ، المرجع السابق ، ص93.

* – أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق زيد بن حارث الحضرمي اشتهر بكنية والده (أبي اسحاق) أعلم أهل البصرة وأعقلهم أحد الأئمة في القراءات والعربية أخذ القرآن عن يحي بن يعمر ونصر بن عاصم ، وروى عن أبيه وجده عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه .

المتعددة الجاليات والمتشبعة الثقافات ويبدوا أن غاية الخضرمي كانت الوصول إلى انشاء آلة نحوية من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ والنحو ، وبلغ من شغفه بالاطراد وحرصه عليه أنه لم يكن يطيق أن يسمع كلاما لا تصدق عليه القواعد التي توصل إليها ، لأن كل مخالفة لهذه القواعد في نظره تحديا لهذا الهيكل البنوي البديع الذي اهتدى إليه وتهديدا لطابع الصناعة والضبط الذي يتسم به هذا البناء الجديد ، ولهذا كان يطعن على العرب الفصحاء (وكان هو نفسه فصيحا) إذ خالفوا القواعد في أيدي النحاة أصبحت في نظرهم معيارا للصواب والخطأ وجعل النحاة من القراء يستعملون القواعد في اختيار القراءات وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان نحويا كما كان قارئا [1]، وهكذا سبقت البصرة إلى حقل النحو ، باتجاهاتها العقلية الواضحة فصبغت هذه الصناعة بصبغتها [2]، وقد ظهر معه منهجا آخر تمثلته مدرسة أخرى وهذا المنهج هو المنهج الوصفي أو يسمى بالوصفية وقد مثل هذا المنهج المدرسة الكوفية .

ما هو هذا المنهج ؟ وما هي مميزات المدرسة الكوفية ؟

2- الوصفية :

إن هذا المنهج ينظر للغة على أنها جهاز متحرك يخضع للوصف في إحدى مراحله ولكنه يتطور ويتحرك مع الزمن ، فيحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه في حالته الجديدة وبهذا لا يسمح

[1] – تمام حسان ، الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ، فقه اللغة ، البلاغة ، عالم الكتب القاهرة ،(د/ط)،1420هـ 2000 ، ص 33.

[2] – المرجع نفسه ، ص 34.

المنهج الوصفي للنحو أن يتجمد في مكانه محاولا أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها [1]، أما هذا المنهج فتمثله المدرسة الكوفية ، فما هي هذه المدرسة ، وبماذا تميزت ؟

- **المدرسة الكوفية :**

لم تتضح مدرسة الكوفة النحوية كمدرسة مستقلة ، لها سمات متميزة وخواص منوطة بها في مقابلة مدرسة البصرة إلا من خلال مناوأتها لها ومناهضتها لمبادئها ، وردّ أراء نحاتها ووقوفها منها موقف الند والمعارض والناقض لكل ما يذهب إليه علماؤها ، وقد عرفنا فيما سبق أن الكوفيين تأخروا عن البصريين في النحو حقبة من الزمن [2]، ولما تنبهوا وصحوا من سباتهم أرادوا مواكبة البصريين في علم النحو وعمدوا إلى تنظيم نحوهم على نمط خاص استمعوا إلى عرب الكوفة وكانوا أقل عددا [3]،ولعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية هو اتساع الكوفيين في الرواية بحيث لا يتشددون في فهم الفصاحة كما تشدد البصريون وإنما يأخذون اللغة من قبائل نزحت من البادية واستقرت ، كما أنهم اتسعوا في القياس فإذا كان [4] ،شرط القياس عند البصريين الكثرة فإن ذلك أمر لا يحرص عليه الكوفيون وكان موقفهم من القياس على القليل يرمي إلى غاية نبيلة تتناسب مع الطابع النقلي الغالب على أفكارهم ، فربما قصد الكوفيون باعتدادهم بالقليل ألا يهدروا نصا اعتبروه فصيحا ، ولما كان أعراب الحاضرة في زمانهم ما يزالون على سليقتهم في الفصاحة (على رأي الكوفيين) فإنهم لا يربطون الفصاحة بالجغرافيا وإنما قاسوا على كلام هؤلاء المتحضرين وغيرهم من أصحاب الشواذ من أعراب

[1] – تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، عالم الكتب القاهرة ط1 ، 2007 ، ص 14.

[2] – الشيخ محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1995 ، ص 36.

[3] – صلاح الرواي ، النحو العربي نشأته ، تطوره ، مدارسه ، رجاله ، المرجع السابق ، ص 431.

[4] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 39.

البادية ، وبنوا على ذلك ما يسمى قواعد التوجيه الكلية الأصولية التي خالفوا بها على البصريين كقولهم مثلا "كثرة الاستعمال تفيد ترك القياس والخروج عن الأصل" وأيضا استعمل الكوفيين مصطلحات النحو [1]، كما أن الكوفيين لم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين وقد عرفنا أنهم سمعوا الشاذ واللحن والخطأ وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر وأنهم جمعوا جل ما قيل من كلام العرب ، ولم يفرطوا في شيء مما وصل إليهم [2]، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه ، فانتشرت قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق ، وهذا شيخهم وكبيرهم الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة ، فيجعل ذلك أصلا [3]، ويقيس عليه النحو وحجتهم لذلك أنهم وثقوا بمن جمعوا عنهم ورأو لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات التي لا يصح إغفاله وخاصة بعدما رآها متمثلة في القراءات السبع ، أي أن كل قراءة كانت مخالفة لأختها لبعض الألفاظ وبالرغم من ذلك تثبت صحتها واعتد بقرءاتها كل الاعتداء[4]، ومن هنا يتضح أن موقف الكوفيين ليس معارضا وانما التزموا شيئ من المصداقية في الشواهد المروية المسموعة ولنحاة الكوفة الفضل في هذه الطريقة المتتبعة لأنهم نقلوا لنا الكثير من العربية ، ولأنهم دونوا وأخذوا كل ما سمعوا عن العرب ، ومن هنا نستنتج أن السمة الغالبة على

[1] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 40.

[2] – سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط3 ، 1945م ، ص 207-208.

[3] – محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، (د/ط) ، 2002م، ص 61.

[4] – المرجع نفسه ، ص 62.

النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي [1].

[1] – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1980 / ط2 1988، ص 92.

ثانيا – الرد إلى الأصل :

حين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتعبير والتأثير كأثر الادغام والاخفاء والاقلاب .. إلخ وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها واسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها ...إلخ ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة ، وحين رأوا أن الجملة لا تبدوا دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها نمطا تخرج عنه بالزيادة والحرف والإضمار والاستتار إلخ ، وسمّو أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو أصل الوضع ثم رأوا أن القواعد التي أستخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتمل بعض الاستثناء فكان عليهم أن ينصوا على ذلك فيقولوا مثلا : (القاعدة كذا إلا في حالة كذا) أو (القاعدة كذا وقد يجوز كذا) أو (يتمتع كذا إذا أفاد) إلخ وعندئذ فرق النحاة بين القاعدة الأولى وما استثنى منها ، فسموا الأولى القاعدة الأصلية أو (أصل القاعدة) أو سموا الاستثناء (القاعدة الفرعية) .

فلدينا أصل الوضع وأصل القاعدة ، فما هو أصل الوضع ؟

وما هو أصل القاعدة ؟ وكيف يكون الرد إلى الأصل ؟

1- أصل الوضع :

وهو صورة تجريدية للحرف والكلمة والجملة على النحو التالي :

أ- أصل وضع الحرف :

يظهر أصل وضع الحرف في أصل نطقه ، والصفات التي تحدد نطقه في حالة إفراده ومثال هذا الأصل .

حرف النون الذي يتحدد أصله من خلال العناصر الآتية :

- الأصل في النون أن تنطق في اللثة .
- الأصل في النون أن تكون أنفية .
- الأصل في النون أن تكون مرققة .
- الأصل في النون أن تكون مجهورة [1].

ويكون العدول عن أصل وضع الحرف بالخروج عن هذه المخارج والصفات

ب- أصل وضع الكلمة :

يتمثل أصل وضع الكلمة في البحث عن أصلها المجرد وقد قسمت الكلمات إلى قسمين :

[1] - تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 109.

- **كلمات تركيبية :**

مثل الضمائر ، الموصولات ، الحروف ، أسماء الإشارة ويتميز هذا القسم بمجموعة من الخصائص منها : الجمود ، البناء ، الرتبة ، الافتقار إلى الأصل ، محدودة العدد ، غير قابلة للافتراض من لغة إلى أخرى ، تخضع لظاهرة التركيب ، نحو (لن) التي أصل وضعها (لا) النافية و(أن) الناصبة .

- **كلمات اشتقاقية :**

تتمثل في الأسماء والأفعال ، والأوصاف وأصل وضعها توضحه العملية الآتية :

- أصل وضع الكلمة الاشتقاقية = أصل الكلمة + أصل الصنيعة [1].

ومثالها : أصل وضع الاسم الذي هو : مفرد ، مذكر ، مجرد ، عربي ، الوضع ، معرب ...[2]

ت- أصل وضع الجملة :

أصل وضع الجملة العربية أن تتكون من ركنين هما المسند إليه والمسند ففي الجملة الإسمية المبتدأ(مسند إليه) والخبر(مسند) وفي الجملة الفعلية : الفعل (مسند) والفاعل أو نائب الفاعل (مسند إليه) وهذان الركنان أساسيان في الجملة ، فهما عمدة ، ويدخل في أصل وضعها كذلك العناصر الآتية : الذكر ، الإظهار ، الوصل ، الرتبة ، الإفادة [3].

[1] - المرجع نفسه ، ص 115-116.
[2] - المرجع نفسه ، ص 115.
[3] - المرجع نفسه ، ص 121.

وشرط زوال العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتتحقق الفائدة ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل ، ولا يكون الاضمار إلا عند وجود المفسر ، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ [1].

2.1- أصل القاعدة :

عرف تمام حسان هذا الأصل بقوله : "نقرأ أحيانا عن القواعد الأصلية "و"القواعد الفرعية " فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وتقدم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلم جر "[2].

يفهم من كلام تمام حسان أن مصطلح القاعدة هو : أحد المعاني الاصطلاحية للأصل ، كما ذهب إلى الدارسين ،[3] والدليل على ترادف الأصل والقاعدة هو : تعريف النحاة الأصل بالقاعدة أو العكس ، نحو قولهم : كل قاعدة هي أصل لما فوقها ، الأصل هو : القاعدة ، والدليل الآخر هو تسمية النحاة القواعد المثالية المطردة بمصطلح الأصل والقاعدة معا ، نحو قولهم : قاعدة الأصل في البناء السكون ، أما الفرع فهو : القواعد المستثناة من القواعد المثالية الغالبة [4].

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 122.

[2] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق، ص 121.

[3] – معن عبد القادر البشير ، أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية ، مجلته التربية والعلوم ، مجلد 17 ، عدد 3 ، 2010م ، 15 أكتوبر 2012 م ، ص 241 .

[4] – يخالد بن سليمان ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، دار الميسرة ، للطباعة والنشر ، الأردن ، ط1 ، 1422، 2007م ،ص 53.

كما يبدو من تعريف تمام حسان أن الخروج عن القاعدة الأصلية يمثل فرعا عنها ، فالأصل في الجملة الفعلية أن تتصدر بالفعل ، فإذا تقدم الفاعل عن الفعل فذلك خروج عن القاعدة أو انزياح عنها ، كما يقال في الدراسات الأسلوبية ، وقد حاول النحاة أن يعللوا هذا الخروج ، وكذلك صنع البلاغة .

وقد استدل تمام على وجود أصل القاعدة بمجموعة من كتب النحاة مثل : كتاب الانصاف في مسائل الخلاف ، لابن الانباري ، والأصول في النحو لابن السراج ، ومن هذه الأصول ما يلي :

- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة .
- الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف .
- الأصل في الكلام أن يوضع على لفظه .
- الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف .
- الأصل في المعارف ألا توصف [1].

ويرى كذلك تمام حسان أن أصول القواعد تستخرج من التعريفات التي وضعها النحاة لأبواب النحو ، وإلى هذا ذهب حسن خميس الملخ ، مثال ذلك تعريف الفاعل بأنه إسم مرفوع تقدمه فعل مبنى للمعلوم ، ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل ، فأصول القواعد التي يتضمنها هذا التعريف حسب تمام حسان هي [2]:

[1] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 123.

[2] – المرجع نفسه ، ص 124.

- الفاعل اسم .
- الفاعل مرفوع .
- الفاعل يتقدمه الفعل .
- الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم .
- الفاعل ما دل على من قام بالفعل .

ويمكن التمثيل لهذا التصور من خلال تعريف المبتدأ بأنه : "ما جردته من عوامل الأسماء الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره .... وهما مرفوعان ... وحق المبتدأ أن يكون معرف "[1]، ومن هنا فأصول القواعد التي يتضمنها هذا التعريف هي :

- المبتدأ اسم .
- المبتدأ مرفوع .
- المبتدأ يتقدم على الخبر .
- المبتدأ معرفة ليس نكرة .
- يتعرى المبتدأ من العوامل اللفظية .

رغم ما ذكر سابقا فيمكن الخروج أحيانا عن أصل القاعدة إن أمن اللبس وحصلت الفائدة مع قيود خاصة ترد إلى الأصل ، ، ذلك أن : "القيود التي تتبع أصل القاعدة تسهم في إبقاء

[1] – ابن سراج ، الأصول في النحو ، المرجع السابق ، ص 64-65.

الاستعمالات المختلفة لهذا الأصل دائرة في فلكه فلا تتيه بعيدا عنه فيضطرب النظام النحوي ، لهذا قد تكثر القيود والتعريفات في أبواب النحو"[1].

ولتوضيح هذه المسألة يمكن اقتراح النموذج الآتي :

- **الابتداء بالنكرة** :

في التعريف السابق للمبتدأ ورد أن الأصل فيه أن يكون معرفة لكن النحاة جوزوا الخروج عن هذا الأصل إذ أمن اللبس وتحققت الفائدة ، لذلك ذكروا جملة من المسوغات للابتداء بالنكرة من ذلك ، ما أرده ابن مالك في ألفيته حيث يقول :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير،وعمل بر يزين، وليقس ما لم يقل[2].

ذكر ابن مالك هذه الأبيات ستة مسوغات لتقديم الخبر النكرة وهي :

أن يكون الخبر ظرف أو جارا ومجرورا : تقدم على المبتدأ مثل : عند زيد (ش ج خبر) نمرة (مبتدأ) ، في الجامعة (ش ج خبر) طالب (مبتدأ) .

أن يسبق المبتدأ باستفهام : مثل : هل فتى (مبتدأ) فيكم (خبره) ، أو نفي مثل : ما خل (مبتدأ) لنا(ش ج خبر) .

[1] – حسن خميس الملخ ، نظرية الصل والفرع في النحو العربي ، المرجع السابق، ص 92.

[2] – ابن مالك ، ... الألفية ، المكتبة الشعبية ، بيروت لبنان ، د ط ، د ت ، ص 10.

أن يوصف المبتدأ : مثل رجل (مبتدأ) من الكرام (جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة للمبتدأ) عندنا (ش ج خبر) .

أن يعمل المبتدأ فيما بعده : مثل رغبة (مبتدأ) في الخير خير (خبر) .

أن يكون مضافا : مثل : عمل(مبتدأ) بر (مضاف إليه خبرا) .

ثانيا – الرد إلى الأصل :

ارتبط لفظ الرد بمفهوم التأويل أول ما ارتبط في قَالَ تَعَالَى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾[1]،فالقرآن الكريم يجعل التأويل هو الرد وأولى ... أن نقتدي بكتاب الله تعالى فنجعل التأويل والرد مترادفين لأن التأويل وهو مصدر "أول يؤول" ينتمي إلى اشتقاق "آل يئول" أي عاد أو ارتد ، فمن "أول" فرعا فقد جعله "يؤول" إلى أصله أي فقد "رده" إلى أصله وعلينا الآن نبين الرد إلى أصل الحرف وإلى أصل الكلمة ثم إلى أصل الجملة وأخيرا إلى أصل القاعدة ، فما هو الرد إلى أصل الكلمة ؟ وما هو الرد إلى أصل الجملة و الرد إلى أصل القاعدة ؟

1– الرد إلى أصل الحرف :

ليس هناك الكثير مما يقال إلا أن ننبه إلى أن ظاهرتي العدول والرد يتقاسمهما المتكلم والكاتب أو السامع فيما بينهما : فالمتكلم يعدل عن أصول الأصوات إلى فروعها لأن الأصول لا تنطق وإنما تنطق الأصوات وهي الفروع ، والكاتب لا يرمز في الكتابة إلى الأصوات المنطوقة وهي كثيرة ومتشعبة وإنما يرمز إلى أصول الحروف او ما يسميه علم الحديثة الفونيم ، فإذا عدنا إلى المثال الذي قدمناه عند الكلام عن حروف النون ، وجدنا أن المتكلم لا ينطق النون واحدة في جميع الحالات وانما يعدل بها عن أصلها فيختلف [2] مخرجها وتفخيمها أو ترقيقها في "ينبغي" عنه في "ينفع" ولو أن المتكلم

[1]– سورة النساء : الآية 59 .

[2] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 138.

تكلف أن يأتي بهذه الفروع (الأصوات) جميعا على صورة واحدة لشق عليه نطق ذلك حينا ولبدأ نطقه عند مكان غير عربي ولا مقبول ، فالمتكلم إذاً من شأنه أن يعدل عن الأصل للاقتصاد في جهد النطق بدفع المشقة التي أشرنا إليها ، أما الكاتب فإنه يشق عليه أن يمثل لكل صوت من أصوات النون السابقة برمز خاص فيرد الفروع التي جاء بها المتكلم إلى أصلها ، ويكتب كل هذه النونات نونا واحدة أي يجعل لها رمزا واحدا في الكتابة هو (ن) يفعل ذلك اقتصادا لجهده في الكتابة ، والسامع كذلك يرد الفرع إلى أصله ، فإذا كان المتكلم لا ينطق الأصل واحدا في جميع الحالات وإنما يسعى إلى الاقتصاد في الجهد بواسطة الادغام أو الاخفاء أو الاقلاب أو غيرها من ظواهر المقارنة بين مخارج الأصوات وصفاتها ، فإن السامع يرد كل هذه الفروع إلى أصل واحد لسببين هما :

الأول : أن المعنى يرتبط بالأصول لا بالفروع ويتضح ذلك من أن مخرج النون في "نشأ" يختلف عن مخرجها في "ينشأ" ولكن المعنى يجعل "ينشأ" مضارعا من "نشأ"على رغم اختلاف الفروع من حيث المخرج .

الثاني : أن المتكلم والسامع من أصحاب السليقة لهما حدس بالأصل الصوتي ولا ينتجهان إلى اختلاف الفروع إلا إذا نبها إليها ، ويشبه هذا القول ما تردده المدرسة الفرنسية اللغوية من أن الفونيمphoneme (وهو المفهوم الذي يقابل الأصل عند سيبويه) له صورة نفسية يسعى المتكلم إلى الوصول إليها على رغم اختلاف النطق بحسب المواقع في لسانه [1].

[1] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ،ص 139.

ب- الرد إلى أصل الكلمة :

التأويل هنا أيضا إنما يكون عن عدول مطرد وإذا كان للمتكلم والكاتب والسامع حدس بأصول الأصوات دون فروعها فإنهم بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول لأن الأصول من تجريدات النحاة ، وهل يمكن للعربي الفصيح حين ينطق بلفظ "قال" أن يفكر في أن الأصل "قول" أو أن يقوده نطق "كساء" إلى التفكير في "كساو" أو أن يكون له حدس أو وعي بالأصل "بناى" بدلا من كلمة "بناء" ؟ هذه الأصول من اختراع النحاة بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام [1] ويكو الرد إلى الأصل بواسطة ذكر الكيفية التي تم بها العدول كأن يقال:

- "قال" أصلها "قول" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .
- "كساء" أصلها "كساو" وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة .
- "سيد"أصلها "سيود" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء .
- "دنيا" أصلها "دنوى" وقعت الواو لا ما لفعلى وصفا فقبلت ياء .
- "عدة" أصلها "وعدة" وقعت الواو فاء في مصدر المثال فحذفت .

[1] – تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، في التفريق بين اللغة والكلام في مناهج البحث في اللغة .

وقد تشمل البنية الواحدة على عدد من التحولات وطرق العدول عن الاصل الخاضعة للقواعد ، فيخضع تطبيق هذه القواعد لرتبة محفوظة تلزم بها كل قاعدة مكانها من أخواتها فلا تتعداه تقديما أو تأخيرا[1].

ج- الرد إلى أصل الجملة :

لقد عرفنا فيما سبق أن للجملة أصل وضع هو نمطها المكون من ركنيها في الأساس ، وقد يلحق بهذا النمط من الفضلات ما يكمل معناه وعرفنا كذلك أن أصل الأصول بالنسبة للجملة هو الافادة ، فلا يمكن العدول عن هذا الأصل ولا يقبل هذا العدول مهما كان ولكن العدول عن هذا الأصل أي النمط يكون بالاستتار أو الحذف أو الزيادة أو الفصل أو التقديم و التأخير أو الإضمار أو التضمين فالاستتار يكون في ضمائر الرفع ويكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة ، ويكون الفصل بين المتلازمين ، وتكون الزيادة بالحرف أو الناسخ ويكون التقديم أو التأخير حين لا تكون الرتبة محفوظة ويكون الاضمار عند وجود العمل دون العامل ، ويكون التضمين إما في معنى أحد أجزاء الجملة أو في ضرب أسلوبها، وفي كل حالة من هذه الحالات يمكن أن يكون هناك رد إلى الأصل بصورة من الصور في ضوء أصل الوضع أو النمط ، ففي الاستتار أو الحذف نرد الفرع إلى أصله بواسطة تقدير المتغير أو المحذوف فنقول في "زيد قام" إن في قام ضميرا مستترا تقديره هو يعود على زيد ونقول في "دنف" التي يجاب بها عن "كيف زيد؟ " إن المبتدأ محذوف وتقديره زيد أن الأصل "زيد دنف " أما في الزيادة والفصل والتقديم والتأخير فالتقدير ليس لجزء الجملة وإنما هو

[1] - تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 141.

الأصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الزائد أو الفاصل أو تصحيح الرتبة : ففي "ما زيد بقائم" نقول (الباء زائدة والأصل ما زيد قائم)، أما بالنسبة للإضمار فلا يكون الرد إلى الأصل بالتقدير إلا بعد إستيفاء التفسير ففي قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ ﴾ [1] تقول القواعد إن إذا الظرفية لا تدخل إلا على جملة فعلية :

وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال كهن إذا اعتلى[2].

وبذلك يكون الرد إلى الأصل بواسطة التقدير فعل بعد "إذا" يعتبر مدخولها بحسب الأصل ، ولكن هذا الفعل المضمر بحاجة إلى مفسر ظاهر نستدل به على خصوص الفعل الواجب التقدير ، وهذا المفسر هو "انشقت" المذكور بعد "السماء" ، وبعد الوصول إلى هذا المفسر (بكسر السين) نعمد إلى تقدير المفسر في ضوءه فترد الجملة إلى أصلها الذي هو : (إذا انشقت السماء انشقت) والفعل الثاني مفسر لا حل له من الأعراب ولا وظيفة له في المعنى إلا التفسير وأما التضمين فكثيرا ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحل إشكال الأصل، كأن يكون في الجملة فعل انتصب بعده المفعول فيضمن معنى المتعدي أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة فيضمن معنى اللازم أو حرف استعمل في مكان حرف آخر فيقول النحوي بتضمينه معناه وهكذا ، ثم يرى النحوي في كل ذلك ردا إلى أصل عدل عنه ويقدر هذا الأصل .

[1] –الآية 01 من سورة الانشقاق .

[2] –محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ،ألفية ابن مالك ،(د ن) ،(دط) ،(د ت) ،(د ب) ،(د ص) .

2- الرد إلى أصل القاعدة :

عن رد أي تركيب إلى أصل القاعدة يمكن أن يتم بأحد أوجه مختلفة كالحذف والزيادة والفصل والإضمار والتقديم والتأخير إلخ... فإن تعددت الأصول الصالحة لأن يرد إليها التركيب بالتأويل إختلف النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه فيختار هذ النحوي وجها ويختار غيره وجها آخر وهذا الاختيار في التأويل والتخريج والاختيار والتوجيه هو الذي أطال نصوص النحو العربي لأنه يتعلق بالمسائل لا بالنصوص ، ولو أن النحو[1] العربي عرض على المبتدئين من طلابه في صورة الأصول دون المسائل لبدأ هينا يسيرا مختصرا مستساغا ، ولكن كتب النحو ورتب عن القدماء الحرص على عرض المسائل جنبا إلى جنب مع الأصول ، فإذا وجهها المبتدئ لم يعرف أيها الأصل وأيها الفرع فتختلط عليه الأمور ويصعب عليه تحصيل النحو ، يقول ابن الطيب الشرقي العباسي [2] في معرض الدفاع عن الاستشهاد بالحديث : "وبالجملة فالدواوين المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج والمشيخة والتواريخ وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبا واحدا يحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب وقد أشرنا إلى أن مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة ولا فادحة في الكلام الفصيح لورودها في كلام الله تعالى المعجز الذي لا يقدر على الاتيان بسورة مثله ، ووردت أبيات وشواهد حجة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد وفيها رويات تخالفها فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المشهورة كما لا يخفى على من مارس العلوم اللسانية وهذا أبو حيان كتبه

[1] - تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 147.

[2] - ابن الطيب الشرقي العباسي ، فيض تشر الانشراح من روض طي الاقتراح ،المكتبة العامة ،الرباط - المغرب،(د ط) 1915 ، 159/2.

مشحونة بتأويل الأشعار العربية وإخراجها عن ظاهرها إجراء لها على القواعد المقررة دون أن يدع فيها تغييرا أو لحنا أو غير ذلك ، بل ادعوا أنه لا تقدح رواية بيت أو قصيدة مثلا في رواية تخالفها ، بل كل واحدة تجري على وجهها " ومعنى كلامه ما يأتي :

أن القواعد أضيق من كلام العرب ففي الكلام ما لم تنص القواعد على ضبطه [1].

[1] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 147.

الفصل الثالث

التوجيه النحوي لغير المطرد بين الصناعة اللغوية وضوابط التفسير

توطئة :

إن الصناعة النحوية هي العلم الحاصل بالتمرن أي أنه قواعد مقررة وأدلة وجد العالم بها أم لا[1] أو بعبارة أخرى هي ملكة حاصلة بالتمرن [2]، وهي مرتبطة بخصائص العلم المضبوط ، إلى أي مدى يمكن ربط النحو بالعلم المضبوط أو الصناعة ؟ إن النحو يتميز بالشمول هو القياس أما يفهم من تعريفه أنه "عمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" أي أن نتائج النحو يستلزم انطباقها على غير المنقول ، وبانطباعه سيشمل كل لغة العرب ولا يبقى من لغتهم مالا يخضع لقواعد النحو ويقول ابن سراج في كتابه الأصول : "ولو إعتراض بالشاذ على القياس بطل أكثر الصناعات والعلوم فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ ، فإذا كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبا ، ونحا وجها من الوجوه أو استهواه أمر غلطه"[3] والعنصر الثاني من الشمول فهو تجريد الثوابت ، ويكاد النشاط النحوي كله يكون من قبيل تجريد الثوابت فلقد جزء النحاة الأصل والفرق والقياس والعلة والحكم والعدول والرد [4] وقد أشرنا سابقا إلى أن الأصل قد يكون أصل وضع أو أصل قاعدة فأما أصل الوضع فيكون أصل حرف وأصل كلمة وأصل الجملة وقد يكون العدول عن الأصل إلى الفرع إلى الأصل ، وإن النحاة كانوا يضنون أن قواعدهم

---

[1] – ابن الطيب الفاسي الشرقي ، فيض نشر الانشراح من روضي وطي الاقتراح ، المكتبة العامة ،الرباط–المغرب ، 1915 (د/ط) ، 2/ 24.

[2] – المرجع نفسه ، 2/ 35.

[3] – ابن سراج ، الأصول ، المرجع السابق ، 61/1.

[4] – تمام حسان ، الأصول ، المرجع السابق ، ص 85.

تسلم بكل ما جاء في كلام العرب ولكن كيف نفسر ورود بعض المسائل التي تخالف قواعد النحو ومن هاته المسائل سنقوم بدراسة مسألتين :

المسألة الأولى :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ٦٣ ﴾[1]:

إن هذه تبدوا شاذه نحويا وذلك من خلال "هذان" إنه من المفروض أن ينصب المثنى ويجبر بالياء ، ويرفع بالألف كما هو معلوم أيضا أن إن تدخل على المبتدأ فتنصبه ويسمى اسمها وتدخل على الخبر فترفعه ويسمى خبرها فما هو سبب ورود الآية هكذا ؟ ماهو الوجه الإعرابي لهاته الآية ؟.

أولا سنورد التفسير الفقهي لهاته الآية :ونحن نذكر ما قاله النحويون ونخبر بما نظن أنه الصواب والله أعلم وقبل شرح الاعراب يخبر بقراءة القراء فيه .

أما قراءة أهل المدينة والأئمة في القراءة فبتشديد إن والرفع في هذان وكذلك قرأ أهل العراق حمزة وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش والمدنيون وروي عن عاصم : إن هذان بتخفيف "إن" ويصدق ما قرأه عاصم في هذه القراءة وما يروي عن أبي فإنه قرأ : ما هذان إلا ساحران ، وروي أيضا إن هذان لساحران بالتخفيف والاجماع أنه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل وقرأ عمر

[1] – سورة طه: الآية 63.

وعيسى وبن عمر : إن هذين لساحران ، بتشديد "إن" ونصب هذين الساحران ، فهذه الرواية في هذا الحرف من القرآن [1].

فأما احتجاج النحويين فاحتجاج أبي عمرو في مخالفته المصحف في هذا أنه روي أنه من غلط الكاتب وأن في الكتاب غلطا ستقيمه العرب بألسنتها يروي ذلك عن عثمان بن عفان وعن عائشة رحمها الله وأما الاحتجاج في أن هذان بتشديد أن ورفع هذان فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤوس الرواة أنها لغة لكنانة ، يجعلون ألف الإثنين في الرفع والنصب والخفض على واحد يقولون أنا في الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهؤلاء يقولون أيضا ضربته بين أدناه ومن يشتري من الخفان وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة الحراث بن كعب [2].

وقيل إن بمعنى كما روي : أن رجلا جاء إلى الزبير يستحمله فلم يحمله فقال له لعن الله ناقة حملتني إليك فقال : إن وواكبها أي : نعم وقال الشاعر :

بكر العواذل في الصبو ح وألـــو مـهـنّـــه

ويقلن شيب قد عـــلا ك وقد كبرت فقلت إنّه

أي : نعم وتقدير الآية نعم هذان ساحران

وقيل : إن الهاء مضمرة مع "إن" كما تقول : إنه زيد ذاهب وفيه أيضا ضعف .

[1] – أبي اسحاق ابراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه ، تح :عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1408هـ – 1988م ، بيروت ، 361/3.

[2] – أبي اسحاق ابراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه ، المرجع السابق ، 362/3.

وقيل لأن (هذان) كما يظهر الأعراب في واحدة وجمعه ، حملت التشبيه على ذلك وهو أضعف من القول الذي قبله .

ومن قرأ "إن" مخففة من الثقيلة ولم يعملها لأنها عملت لشبه الفعل ، فلما حذف منها النون، وخففت ضعف وجه الشبه فلم تعمل والثاني أن تكون "إن" بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا" وتقديره ما هذان لساحران ، وهذا الوجهان يخرجان على مذهب الكوفيين[1] وقيل إن هذا إلا ساحران يقرأ بتشديد النون الأولى والثانية وبألف وتاء ،والنون فيه عوضا من الألف المحذوفة وذلك أن المفرد فيه ألف وألف التثنية وقد حذفت احداهما ويقرأ هذين سكوت النون وهي مخففة من الثقيلة ، والتقدير إنه هذان ويقرأ "ذان" لغير هاء وواحدة فا و "ها" زائدة للتأنيث فيجوز أن تستعمل بغير هذه الزيادة[2].

أما الفراء فإنه يسلم بكون الآية قد جاءت على لغة من لغات العرب تبقي المثنى بالألف في حالات الإعراب الثلاثي يقول "فقرائتنا" بتشديد إن بالألف على حصتين أحدهما لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الإثنين في رفعهما ونصبهما وحفظهما بالألف [3].

[1] – أبو البركات ابن الأنباري البيان في غريب القرآن تح : طه عبد الحميد طه الهدية المصرية العامة للكتاب ، (د/ط) 1400هـ – 1980م ، 144/2.

[2] – أبي البقاء العبكري إعراب القراءات الشواذ ، تح محمد السيد أحمد عزون ، عالم الكتب ، ط1 ، 1417 هـ –1996م ، 63/2.

[3] – إسماعيل محمود منيزل ، لقيام لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه ، دار الحامد ،ط1 ، 2008م ، ص 188.

- **تفاسير بعض العلماء ورأيهم في هاته الآية :**

ورد في كتاب فتح البيان : قرئ إن هذين وروي هذا عن عثمان وعائشة وغيرهما من الصحابة ، وبها قرأ الحسن والنخعي وغيرهما من التابعين وهذه موافقة للاعراب الظاهر مخالفة لرسم المصحف فإنه مكتوب بالألف ، وقرئ هذان بتخفيف إن على أنها نافية ، وهذه موافقة للرسم وللاعراب وقرأ أهل المدينة والكوفة إن هذان بتشديد إن وبالألف [1] فوافقوا الرسم وخالفوا الأعراب الظاهر .

وقد تكلم جماعة من أهل العلم في توجيه هذه القراءة وقد استوحى ذلك ابن الأنباري والنحاس ، فقيل إنها لغة بني الحارث بن الكعب ومراد فتعم وكنانة يجعلون رفع المثنى ونصبه وجره بالألف أي في أحواله الثلاث ، وبه صرح سيبوبة والأخفش وأبو زيد والكسائي والفراء [2].

أما في كتاب محاسن التأويل فقد وردت الآية بعدة قراءات :

الأولى : إن هذين لساحران بتشديد النون من (إن) و(هذين) بالياء وهي قراءة أبي عمرو ، وهي جارية على السنن المشهورة في عمل (إن) .

الثانية : إن هذين لساحران بتخفيف (إن) وإهمالها عن العمل ، كما هو الأكثر فيها إذا خففت ، وما بعدها مرفوع بالابتداء والخبر واللام لام الابتداء فرق بينها وبين النافية ، ويرى الكوفيون أن اللام هذه بمعنى (إلا)و(إن) قبلها نافية ، واستدلوا على مجيء اللام الاستثناء : بقوله :

أمس أبان ذليلا بعد عزته وما أبان لمن علاج سوران

---

[1] – أبو الطيب محمد صديق القنوجي ، فتح البيان في مقاصد القرآن تح ، عبد الله بن ابراهيم الأنصاري ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ، (د/ط) ،1412هـ –1992م ، 248/8.

[2] – نفس المرجع ، 8/ 248.

الثالثة : إن هذان لساحران بتشديد (إن)و(هذان) بالألف وخرجت على أوجه :

أحدهما : إن (إن) بمعنى نعم حكاه الميرد واستدل بقول الراجز:

يا عمر الخير جزيت الجنة أكس بنياني وأمهنه

وقل لهن إن أن إنه أقسم بالله لتفعلنه [1].

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلنا إنّه.

وثانيها : أنه كما كان الأعراب لا يظهر في الواحد ، وهو (هذا) جعل كذلك في التثنية ، ليكون المثنى كالمفرد ، لأنه فرع عليه ، واختار هذا القول الامام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى ، ورغم أن بناء المثنى ، إذ كان مفرده مبنيا ، أفصح من إعرابه [2].

- **جاء في كتاب التفسير للقرطبي :**

قرأ أبو عمر وإن هذين لساحران ، ورويت عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة وكذلك قرأ الحسن وسعيد وجبير وإبراهيم النحفي وغيرهم من التابعين ، ومن القراء عيسى بن عمر وعاصم الجحدري فيما ذكر النحاس ، وهذه القراءة موافقة للاعراب مخالفة للمصحف وقرأ الزهري والخليل بن أحمد والمفصل وأبان وابن محيض وابن الكثير وعاصم في رواية حفص عنه "إن هذان" بتخفيف "إن" لساحران وابن كثير يشدد نون "هذان" وهذه القراءة سلمت من مخالفة

[1] – محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل تح محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1418هـ ،131/7.

[2] – المرجع السابق ، 131/7.

المصحف ومن فساد الاعراب ويكون معناها ما هذان إلا ساحران وقرأ المدنيون والكوفيون : "إن هذان " بتشديد"إن" لساحران فوافقوا المصحف وخالفوا الاعراب ، وقال النحاس في هذه ثلاث قراءات قد رواها الجماعة عن الأئمة ، وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ "إن هذان إلا ساحران" وقال الكسائي في قراءة عبد الله "إن هذان لساحران " بغير لام ، وقال القراء في حرف أبيّ ، إن ذان إلا ساحران"[1] .

فهذه قراءات أخرى تحمل على التفسير لا أنها جائز أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف قلت وللعلماء في قراءة أهل المدينة والكوفة ستة أقوال ذكرها ابن الأنباري في آخر كتاب الرد لصور النحاس في إعرابه والمهدوي في تفسيره وغيرهم أدخل كلام بعضهم في بعض .

وقد خطأها قوم حتى قال أبو عمرو : أني لأستحي من الله أن أقرأ : "إن هذان لساحران" فقالت با ابن أختي هذا خطأ من الكاتب .

وقال عثمان ابن عفان رضي الله عنه في المصحن لحن وستقيمه العرب بألسنتهم ، وقال أبان بن عثمان : قرأت هذه الآية عند أبي عثمان بن عفان ، فقال ، لحن وخطأ ، فقال له "ألا تغيروه ؟ فقال : دعوه فإنه لا يحرّم حلالا ولا يحلل حراما ، القول الأول من الأقوال الستة :

أنها لغة في الحارث بن كعب وزبيد وختعم ، يقولون جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان أنشد القراء من بني أسد قال : وما رأيت أفصح منه :

[1] – شمس الدين القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن تح : أحمد البردوي وابراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1384هـ – 1964م ، 1/216-219.

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناياه الشجاع لصمما

ويقولون : كسرت يداه وركبت علاه : بمعنى يديه وعليه قال شاعرهم

قال آخر :

طار وعلاهن علاها .

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

أي أن أبا أبيها وغايتها قال أبو جعفر النحاس : وهذا القول من أحسن [1]."

ما حملت عليه الآية إذا كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكاها من يرتقي بعلمه وامانته ، ومنهم أبو زيد الأنصاري ، وهو الذي يقول إذا قال سيبوبه حدثني من أثق به فإنما يعتني ، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء اللغة : والكسائي والقراء كلهم قالوا هذا على لغة بني الحارث بن كعب ، وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب أن هذه لغة بني كنانة، المهدوي : وحكى غيره أنها لغة خثعم ، قال النحاس ومن أبين ما في هذا قول سيبوبه : "وأعلم أنك إذا ثنيت الواحد زدت عليه زائدتين الأولى منهما حرف مد ولين وهو حرف الأعراب ، قال أبو جعفر فقول سيبوبه : وهو حرف الأعراب يوجب أن الأصل ألا يتغير فيكون "إن هذان" جاء على أصله يتعلم ذلك ، وقد قال تعالى : «استحوذ عليه الشيطان ».

[1] – المرجع السابق ، 1/ 219.

ولم يقل استحاذ وجاء في الدليل على الأصل وكذلك "إن هذان" ولا يفكر في إنكار من انكر هذه اللغة إذا كان الأئمة قد رووها القول الثاني وأن يكون "إن" بمعنى نعم ، كما حكى الكسائي عن عاصم قال العرب تأتي بـ "إن" بمعنى نعم وحكى سيبويه أن "إن" تأتي بمعنى أجل .

قال أبو اسحاق : النحويون القدماء يقولون الهاء ما هنا مضمرة ، والمعنى إنه هذان لساحران قال ابن الأنباري فأضمرت الهاء التي هي منصوب "إن" وهذان خبر "إن" وساحران يرفعهما "هما" المضمر والتقدير : إنه هذان لهما ساحران والأشبه عند أصحاب هذا الجواب أن الهاء اسم "إن" و "هذان" رفع بالابتداء وما بعده خبر الابتداء ، قال أبو جعفر النحاس وسألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية ، فقال إن شئت أجبتك بجواب النحويين وإن شئت [1] أجبتك بقولي ، فقلت بقولك : فقال : سألني إسماعيل بن اسحاق عنها فقلت : القول عندي أنه لما كان يقال "هذا" في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة ، وكانت التثنية يجب ألا يغير لها الواحد أجريت التثنية مجرى الواحد فقال : ما أحسن هذا لو تقدمك أحد بالقول به حتى يؤنس به قال (ما أحسن هذا لو تقدمك) فيقول القاضي به حتى يؤنس به فتبسم ، أما رأي الزمخشري في كتابه الكشاف يقول [2]:

قرأ أبو عمر وإن هذان لساحران على الجهة الظاهرة المكشوفة ابن كثير وحفص : إن هذان لساحران على قولك إن زيد لمنطلق واللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة وقرأ أبيّ " إن ذان إلا ساحران" وقرأ ابن مسعود أن هذان ساحران هي لغة الحارث بن كعب ، جعلوا الاسم المثنى

[1] – شمس الدين القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، المرجع السابق ، 1/ 219.

[2] – أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ ،72/3.

نحو الأسماء التي آخرها ألف : كعض وسعدى ، فلم يقبلوها ياء في الجر والنصب قال بعضهم إن بمعنى نعم ، ولساحران خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخلة على الجملة تقديره لهما ساحران وقد أعجب به أبو اسحاق .

... مما سبق أن العلماء تضاربت أرائهم وتعددت في تفسير هذه الآية ولم نجدر أيا موجدا في تفسيرها الآية ونلاحظ أيضا أن العلماء أرادوا أن يقدموا تفسيرا يتلائم ومنهجهم.

ولكن ما نصل إليه أخيرا أن هذه الآية وافقت لهجة من لهجات إحدى القبائل العربية، إذا ثبت الكلام الفصيح الموصوف بالشذوذ نحويا أنه لهجة من لهجات العرب بطل رده إلى الأصل النحوي لأن أصله في لهجته قال ابن جني في كتابه الخصائص الناطق على قياس لهجة من لهجات العرب مصيب غير مخطئ ، وقال أيضا كل لهجة أصل بذاتها .

وهي صحيحة من ناحية الفصاحة لأنه لا يمكن أن نشكل في لغة القرآن الكريم حتى وإن خالفت الآية القواعد النحوية ولا ننسى أن هاته القواعد هي مجرد صناعة بشرية قابلة للأخذ والرد.

المسألة الثانية :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[1]:

فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ : أي حتى أزكي وأحج وأكثر من النوافل والأعمال الصالحة.

أولا – سنورد العراب المفصل لهاته الآية :

ف: سببية لأنها مسبوقة بلولا أي جاءت جوابا لها ، أصدق فعل مضارع منصوب "بأن" المضمرة بعد الفاء ، وعند الكوفيين منصوب بالفاء لأنها خرجت على باب العطف والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،والجملة الفعلية أصدق : صلة حرف مصدري لا محل لها من الإعراب وأصله : أتصدق حذفت التاء تخفيفا أو أدعمت في الصاد ،فشددت الصاد ،و"أن" المصدرية المضمرة وما بعدها في تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر منتزع من الكلام السابق بمعنى فأتصدق بمالي بالزكاة وغيرها .

[1] – سورة المنافقون: الآية 10 .

وأكن من الصالحين : الواو عاطفة ، أكن : فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه معطوف على محل "أصدق" على تقدير : إن أخرتني أصدق وأكن والأصل لو أخرتني أتصدق وأكن وعلامة جزمه السكون آخره وحذفت الواو تخفيفا ولإلتقاء الساكنين واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا [1].

وقرئت "فأصّدّق وأكون من الصالحين" وجاء في التفسير أنه ما قصّر أحد في الزكاة أو في الحج إلا سأل الكرة ، فمن قال فأصّدّق وأكن من الصالحين فأصّدّق جواب لولا أخرتني ومعناه هلاّ أخرتني ،وجزم "وأكن" على موضع فأصّدّق لأنه على معنى إن أخرتني أصدقْ وأكنْ من الصالحين ، ومن قرأ وأكون فهو على لفظ فأصّدّق وأكونَ [2] ،فأصّدّق ، يقرأ (فأتصدق) بإظهار التاء وهو الأصل [3] ، ويقرأ "وأكون" فيمن قرأ "وأكنْ" بالجزم جزمه بالعطف على موضع "فأصّدّق" لأن موضعه الجزم على جواب التمني وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الاعراب فيه .

فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المطرح ومن قرأ "وأكون" بالنصب جعله معطوفا على لفظ (فأصّدّق) وهو منصوب بتقدير "أن" [4].

أراء بعض العلماء في هذه الآية :

قرأ أُبَيّ : فأتصدق على الأصل وقرئ "وأكن " عطفا على محل "فأصّدّق" كأنه قيل "إن أخرتني أصدقْ وأكنْ " ومن قرأه "وأكون" على النصب فعلى اللفظ .

---

[1] – بهجت عبد الواحد الشيخلي ، القرآن الكريم في الإعجاز اعرابا وتفسيرا بإيجاز ، مكتبة دنديس ، ط1 ، 1422هـ – 2001م ، م 10 ، عمان، الأردن ، ص 150.

[2] – أبي إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1 ، 1408هـ -1988م، بيروت، 178/5.

[3] – أبي البقاء العكبري ، اعراب القرآن الشواذ ، تح : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ – 1996م ، بيروت ، 590/2.

[4]– أبو البركات ابن النباري ، البيان في غريب القرآن ، تح : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1400هـ -1980م ، 441/2 .

وقرأ عبيد بن عمير"وأكون" ،وأنا أكون عدة منه بالصلاح [1].

جاء في كتاب الدار المصون : قوله "وأكن" قرأ أبو عمرو "وأكون" بنصب الفعل عطفا على "فأصّدّق" ،وفأصّدّق منصوب على جواب التمني في قوله لولا أخرتني والباقون "وأكن" مجزوما ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين . واختلفت عبارات الناس في ذلك فقال الزمخشري (عطفا على محل) "فأصّدّق" ، كأنه قيل "إن أخرتني أصدقْ وأكنْ " وقال ابن عطية : "عطفا على الموضع لأن التقدير : إن "أخرتني أصّدّقْ وأكنْ " هذا مذهب أبي علي الفارسي : فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط قال تعالى:﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [2] فمن جزم عطفه على موضع (فلا هادي له) لأنه لو وقع موقعه فعل لا يجزم وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين ويظهر سيبويه ذلك بقول زهير :

بدالي أني لست مدرك ما معنى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.

فخفض عطفا على مدرك الذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه ،لأنه قد كثر جر خبرها بالباء المزيدة ، وهو عكس الآية الكريمة لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء ، وهنا خفض على توهم وجود الباء ،ولكن الجامع توهم ما يقتضي جواز ذلك ولكني لا أحب هذا اللفظ مستعملا في القرآن فلا يقال جزم على التوهم ، لقبحه لفظا ، وقال أبو عبيد (رأيته في مصحف

[1] – الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، 544/4.

[2] – سورة الأعراف ، الآية 186.

عثمان) وأكن بغير واو ، وقد فرق الشيخ بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشيء فقال[1] "الفرق بينهما : أن العامل في العطف على الموضع موجود ، وأثره مفقود والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود ،" فقلت مثال الأول : هذا ضارب زيد وعمرا فهذا من العطف على الموضع فالعامل وهو ضارب موجود وأثره وهو النصب مفقود ،ومثال الثاني ونحن فيه ، فإن العامل للجزم ممفقود وأثره موجود وأصرّح منه بيت زهير فإن الباء مفقودة وأثرها موجود ، ولكن أثرها وإنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه ، وكذلك في الآية ، ومن ذلك بيت امريء القيس :

فطلّ طهاه اللحم من بيت منضج صفيف شواء قدير معجل

فإنهم جعلوا من العطف على التوهم ، وذلك: أنه التوهم أنه أضاف منضج إلى صفيف، وهو لو أضافه إليه لجره فعطف قدير على صفيف "بالجر توهما تجره بالإضافة".

وقرأ عبيد بن عمير "وأكونَ" برفع الفعل على الاستئناف أي "وأن أكونَ" وهذا عدة منه بالصلاح [2].

وجاء في تفسير البيضاوي :

[1] – أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تح : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، (د ط)، (د ت) ، 344/10.

[2] – المرجع السابق ، ص 345.

فأصّدّق – فأتصدق "وأكن من الصالحين" بالتدارك ، وجزم أكن للعطف على موضع الفاء وما بعده ،وقرأ أبو عمرو "وأكون " منصوبا عطفا "فأصّدّق" وقريء بالرفع على "وأن أكون " فيكون عدة بالصلاح [1].

في كتاب معاني القرآن للزجاج :

فيقول "رب لو أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكن من الصالحين "

وقرئت فأصّدّق وأكون من الصالحين .

فجاء في التفسير أنه ما قصد أحد في الزكاة أو في الحج إلا سأل الكرة فمن قال فأصّدّق وأكن من الصالحين :

فأصّدّق جواب لو لا أخرتني : ومعناه هلا أخرتني .

وجزم "وأكنْ" على موضع (فأصّدّق) ، لأنه على معنى إن أخرتني أصدق وأكن من الصالحين، وجزم (وأكنْ) على موضع (فأصّدّق) لأنه على معنى " إن أخرتني أصّدّقْ وأكنْ من الصالحين " ومن قرأ وأكونَ فهو على لفظ فأصّدّق وأكونَ .

(فأصّدّق) أي فأتصدق ، وبذلك قرأ أبيّ وعبد الله، ابن الجبير ونصب الفعل في فعل التمني والجزم في قوله سبحانه " وأكنْ من الصالحين " بالعطف على موضع (فأصّدّق) كأنه قيل إن أخرتني أصّدّقْ وأكنْ ، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي ، الزجاج ، وقرأ الحسن وأبو جبير وأبو رجاء وابن

[1] – ناصر الدين الله بن محمد الشيرازي البيضاوي ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تح : محمد عبد الرحمان النرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1418 هـ ، 215/5.

اسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن محيصن ،وعبد الله بن الحسن العنبري وأبو عمرو (وأكونَ) بالنصب وهو ظاهر ، وقرأ عبيد بن عمير (وأكونُ) بالرفع بالاستئناف والنحويون وأهل المعاني قدروا المبتدأ في أمثال ذلك من الأفعال المستأنفة ، فيقال هذا أيْ وأنا أكون ولا تراهم يهملون ذلك ووجه بأن ذلك لأن الفعل لا يصلح للإستئناف مع الواو الاستئنافية كما هنا ولا بدونها وتعقب بأنه لم يذهب إلى عدم صلاحيته لذلك أحد من النحاة وكأنه لهذا صرح العلامة التفتازاني بأن إلتزام التقدير مما لم يظهر له وجهه الاستئناف بالاسمية [1].

أظهر وهو كما ترى وجوز كون الفعل على هذه القراءة مرفوعا بالعطف على أصّدّق على نحو القولين السابقين في الجزم [2].

وجاء في كتاب الجدول في الإعراب :

الفاء : فاء السببية .

أصّدّقَ : مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الفاء .(الواو) عاطفة .(أكن) مضارع ناقص مجزوم جواب الشرط مقدر معطوف على جملة الدعاء.

(من الصالحين) متعلق بخبر "أكن" والمصدر المؤول (أن أصدق) في محل رفع معطوف على مصدر مأخوذ من الدعاء المتقدم المتمثل في أداة التحضيض أي أتمة التأخير في الأجل فتصدق بالزكاة.

[1] – الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، المرجع السابق ، 177/5.

[2] – المرجع نفسه ، ص 178/5.

وجملة (أكنْ) لا محل لها من الإعراب جواب شرط مقدر غير مقترن.

وجاء في كتاب تفسير ابن أبي زمنين :

(أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّق) أي فأزكي وأكن من الصالحين فأحجُّ قال محمد فأصّدّق جواب لولا فمن قرأ (وأكن) بالجزم فهو على موضع فأصّدّق ، لأن المعنى "إن أخرتني وأكن من الصالحين " ومن قرأها (وأكونَ) فهو على لفظ (فأصّدّق وأكونَ) .

في كتاب معاني القرآن للفراء :

وقوله " فأصّدّق وأكن من الصالحين" يقال كيف جزم (وأكنْ) وهي مردودة على فعل منصوب ؟

فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في فأصّدّق كانت مجزومة ، فلما رددت (وأكن) ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء ومن أثبت الواو رده على الفعل الظاهر فنصبه وهي في قراءة عبد الله ،"وأكونَ من الصالحين " وقد يجوز نصبها في قراءتنا ، وإن لم تكن فيها الواو لأن العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء كما أسقطوا الألف من سليمن وأشباهه ، ورأيت في بعض مصاحف عبد الله فقولا فقلا بغير واو [1].

ونجد الدكتور تمام حسان يفسر هذه الظاهرة بأن جزم "وأكن" جاء ترخصا لأمن اللبس ، فما هو الترخص ؟

[1]- المرجع نفسه ، ص 178/5.

مفهوم الترخص :

يرتبط مفهوم الترخص عند النحاة بأمن اللبس ولهذا عرفت الرخصة على أنها تركيب الكلام على غير ما تقتضي به القاعدة اتكالا على أمن اللبس ،فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص .

وهذا المصطلح وإن لم يرد صريحا في كتب النحويين القدماء فقد وردت مصطلحات تدل عليه منها الافادة ، وعدم الضرر والعلم .المعرفة ظهور القصد ، وإرادة المعنى ...الخ، وهي مصطلحات تدل على ظاهرة اعتماد قرائن أخرى عندما تغيب قرينة معينة وشرط الترخص هو أمن اللبس ،فلا يجوز الترخص في الكلام إلا إذا توفرت القرائن (لفظية ومعنوية) ،ومن شواهدها في النص القرآني الترخص في بنية المفردة وذلك قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[1] وفي موضع آخر قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ ﴾ فمرة قال سيناء وأخرى قال "سنين" أما "سيناء" فهو اسم للبقعة التي فيها الجبل الذي نودي عليه موسى عليه السلام أما "سنين " فقد أجمع جملة من دارسي القرآن وجملة من المفسرين على أن "طور سيناء " هو طور سنين ، تطلقان على مساحة من الأرض تقع بين مصر وفلسطين ولكن النص القرآني غاير في بنائهما .

[1] – سورة المؤمنون : الآية 20 .

خاتمــة

في الأخير نصل إلى ختام بحثنا هذا بالتوصل إلى نتائج عديدة لعل من أهمها :

تعتبر المدرسة البصرية هي السابقة في الدراسة النحوية كما لا ننسى الاسهام الكوفي الذي أدى إلى نضج الدرس النحوي واكتماله وذلك من خلال إكمال الجهد البصري باتباع المنهج التوسعي في السماع والقياس الذي عد أقرب إلى المنهج الوصفي الحديث في الدراسات اللغوية وهذا بدوره أدى إلى وجود الخلاف بين المدرستين ،وتعود أسباب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين إلى أسباب عديدة من أهمها :

الأسلوب والطريقة التي تتبعها المدرسة البصرية في السماع والقياس والتعليل : فمثلا تحديد السماع والقياس عند البصريين ،بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية ، وتوسعوا في القياس حتى على القليل والشاذ ، وقد توسع ذلك حتى شمل القراءات القرآنية ، فالبصريون كان لهم موقف من بعض القرآت التي خالفت القاعدة النحوية عندهم ثم شاع ذلك على بقية المدارس النحوية .

فالذي يخالف القاعدة النحوية المطردة عند البصريين يحفظ ولا يقاس عليه ، وربما يعود ذلك إلى أن البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية ،وهذا بدوره جعل البصريين يتحرون الدقة في السماع اللغوي عن العرب بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطردة .

أما الكوفة فبحكم موقعها الجغرافي وهي في وسط العراق فقد كانت قليلة الاختلاط بغير العرب ،مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة ويضاف إلى ذلك أن انشغال الكوفيين بالفقه جعلهم يطبقون ذلك على النحو فدعاهم إلى التوسع في السماع والقياس .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

1- ابن الطيب الشرقي الفاسي ، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ،المكتبة العامة ،الرباط - المغرب،(د ط) 1915 .

2- ابن جني ، التصريف الملوكي ، تح: محمد سعيد بن مصطفى الحموي، شركة التمدن الصناعية التربية ، مصر ، ط1 ، (د ت).

3- ابن جني الخصائص ، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، بيروت ، لبنان ، ج 01 (د ط) ، (د ت).

4- ابن السراج ، الأصول في النحو ، تح: محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط 1، 2002 م.

5- ابن عصفور ، الممتع في التصريف تح: الدكتور فخر الدين قباوه ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1407 هـ ، 1987م .

6- ابن فارس ،مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1991م.

7- ابن مالك ، الألفية ، المكتبة الشعبية ، بيروت لبنان ، (د ط)، (د ت).

8-ابن منظور لسان العرب ، دار صادر بيروت ، لبنان ، ط 01 ، 1300هـ - 1990م.

9-الأزهري تهذيب اللغة ، تحقيق عبد الحليم النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د ت)، (د ط) .

10- إسماعيل محمود منيزل ، لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه ، دار الحامد ،ط1 ، 2008م .

11- امرؤ القيس بن حجر الكندي، الديوان، تح محمد حمود، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995م.

12- الأنباري أبو البركات ، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير مدينة نصر القاهرة ، مصر ، (د ط) ، 2005م .

13- الأنباري أبو البركات، البيان في غريب القرآن تج : طه عبد الحميد طه الهدية المصرية العامة للكتاب ، (د ط) 1400هـ - 1980م.

14- الأندلسي أبو حيان ، البحر المحيط ، دار الفكر ، ط2 ، 1403 هـ .

15- باتيني عزيزة غوال ، المعجم المفصل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط2 ، 1425هـ - 2004م.

16- البشير معن عبد القادر ، أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية ، مجلة التربية والعلوم ، عدد 3 ، 2010م ، 15 أكتوبر 2012 م .

17- البغدادي علي بن محمد بن إبراهيم ، الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر، بيروت ،(د ط)،(د ت).

18- بهجت عبد الواحد الشيخلي، القرآن الكريم في الإعجاز اعرابا وتفسيرا بإيجاز ، مكتبة دنديس ، عمان ، الأردن، ط1 ، 1422هـ - 2001م.

19- البيضاوي ناصر دين الله بن محمد الشيرازي ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تح : محمد عبد الرحمان المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1418 هـ.

20- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (د ط)، 1994م .

21- تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، عالم الكتب القاهرة، ط1 ، 2007م .

22- تمام حسان ، الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ، فقه اللغة ، البلاغة ، عالم الكتب القاهرة ،(د ط)،1420هـ/ 2000م.

23- التهانوني ، كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق على دحروج وآخرين ، مؤسسة خياط للنشر، بيروت ، ط1 ، 1995 م.

24- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تح :محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، ط5 ، 2004م .

25- حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق، ط1 ، 2001م.

26- خالد بن سليمان ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، دار الميسرة ، للطباعة والنشر ، الأردن ، ط1 ، 1422هـ/ 2007م .

27- خالد عبد الرحمن العك ،أصول التفسير الكتاب الله ،دار النفائس ،ط2 ،(د ب) ، 1406هـ/1986م.

28- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق د ع ، الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د ط) ، (د ت) .

29- الراجحي عبده ، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1980م.

30- الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط5 ، 2011م .

31- الرماني أبو الحسن ، رسالة الحدود ، تح إبراهيم السامرائي ، دار الفكر عمان، (د ط) (د ت).

32- رواي صلاح ، النحو العربي نشأته ، تطوره ، مدارسه ، رجاله ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د ط)، 2003م .

33- الزجاج أبو اسحاق ابراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه ، تح :عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، بيروت، 1408هـ / 1988م.

34- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر القاهرة ، ط3 ، 1400هـ .

35- الزمخشري ، أساس البلاغة، دار الكتب، مصر (د ط) 1972م .

36- الزمخشري أبو القاسم محمود جار الله ، الكشاف عن حقائق التأويل وغوامض التنزيل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ.

37- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط3 ، 1945م .

38- السمين الحلبي أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تح : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، (د ط)، (د ت) .

39- سيبوبه الكتاب ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ج3 ، ط 1 ، د ت.

40- سيبوبه الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1407هـ -1988م .

41- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبية العصرية ، صيدا، بيروت، (د ط) (د ت) .

42- الشوكاني محمد بن علي بن محمد ،فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية ،دار المعرفة، لبنان، (د ط)، 1423هـ/2004م.

43- الطنطاوي محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1995م.

44- الطوفي الصرصري ،الاكسير في علم التفسير ،تح : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ،(د ط)،(د ت).

45- العروسي محمد أحمد ، الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين مؤسسة حواس الدولية للنشر والتوزيع، (د ط) ، 1979م .

46- العكبري أبو البقاء ، اعراب القرآن الشواذ ، تح : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ،ط1 ، 1417هـ / 1996م.

47- العكبري أبو البقاء ، مسائل خلافية في النحو ، تح ، عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط3 ، 2007م .

48- العمادي حامد ، التفصيل في الفرق بين التفسير ، (مخطوطة مصورة في مكتبة الحرم المدني).

49- فاطمة حسن عبد الرحيم شحاذة، ظاهرة الأصل في الدراسات النحوية، رسالة لدكتوراه، جامعة أم القرى ، (د ط)، 1415 هـ .

50- فهد الرومي ، بحوث في أصول التفسير ومناهجه ، مكتبة التوبة ، ط4 ، 1419 هـ .

51- القاسمي محمد جمال الدين، محاسن التأويل، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1 ،1418هـ.

52- القرطبي شمس الدين ، الجامع لأحكام القرآن تح : أحمد البردوي وابراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1384هـ / 1964م .

53- القنوجي أبو الطيب محمد صديق ، فتح البيان في مقاصد القرآن، تح: عبد الله بن ابراهيم الأنصاري ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ، (د ط) ،1412هـ -1992م .

54- الكفوي ، معجم الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تح: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1419هـ/1998 م.

55- مجاهد بن جبر ،تفسير الامام مجاهد بن جبر ،تح :محمد عبد السلام أبو النيل ،دار الفكر الاسلامي ،ط1 ، 1410هـ/1989م .

56- مجد الدين الفيروز آبادي ، القاموس المحيط مؤسسة الحلبي وشركاءه ، القاهرة، (د ط) (د ت).

57- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مادة (أصل) مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط4 ، 2004م .

58- محمد حسين الذهبي ، علم التفسير، دار الحديث، القاهرة، (د ط) ، 1426هـ /2005م.

59- محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، (د ط) ، 2002م.

60- مساعد الطيار، الفصول في أصول التفسير، تحقيق محمد بن صالح الفوزان، دار بن الجوزي ، الدمام، ط2 ، 1420 هـ.

61- مسند الإمام أحمد ، الطبراني في الكبير ،تح: حمدي السلفي ، العراق ، ط1 ، 1395 هـ.

62- هادي نهر ، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية عالم الكتب الحديث ، اربد الأردن ، ط1 ، 1432 هـ - 2011م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تشكرات	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول : ضبط المفاهيم	
أولا – تعريف المطرد والشاذ في اللغة والاصطلاح	9
1- المطرد	9
2- الشاذ	10
ثانيا – تعريف أصول التفسير	19
1- الأصل لغة واصطلاحا	19
2- التفسير والتأويل	28
أ- التفسير	28
ب- التأويل	30
ج- الفرق	31
3- أصول التفسير	35
الفصل الثاني : الصناعة النحوية مفهومها وأسسها	
أولا – المعيارية والوصفية	39

1- المعيارية 39

2- الوصفية 41

ثانيا – الرد إلى الأصل . 45

1- الرد إلى أصل الوضع والرد إلى أصل القاعدة 46

الفصل الثالث:التوجيه النحوي لغير المطرد بين الصناعة اللغوية وضوابط التفسير

توطئة 61

أولا – المسألة الأولى 62

ثانيا – المسألة الثانية 71

خاتمة هـ–و

قائمة المصادر والمراجع ز–ن

الفهرس س–ع